

لِلْجَمْعِ
فِي الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ

فقه الأثر

وَأَمَّا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَاعْلَمْ أَنَّكَ
أَنْتَ الْوَسِيلُ بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَ خَلْقِهِ
وَأَنْتَ الْوَسِيلُ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَبَيْنَ الْفَقْهِ



فَقْهُ الْإِسْلَامِيِّ الْفَقْهُ الْإِسْلَامِيِّ الْفَقْهُ الْإِسْلَامِيِّ الْفَقْهُ الْإِسْلَامِيِّ الْفَقْهُ الْإِسْلَامِيِّ الْفَقْهُ الْإِسْلَامِيِّ الْفَقْهُ الْإِسْلَامِيِّ الْفَقْهُ الْإِسْلَامِيِّ الْفَقْهُ الْإِسْلَامِيِّ الْفَقْهُ الْإِسْلَامِيِّ

سَمَاعَةُ الْمَرْحُومِ الَّذِي تَبِعَ الْإِمَامَ الْعَبَّاسِيَّ السَّيِّدَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ

الوجيز في الفقه الإسلامي

شبكة كتب الشيعة



shiabooks.net
رابطہ بتیل < mktba.net

فقه الإرث

مطابق لفتاوی المرجع الديني آية الله العظمى
السيد محمد تقی المدرسي



انتشارات معبدان الحسين

فقه الإرث

مطابق لفتاوى المرجع الديني آية الله العظمى السيد محمد تقى المدرسي

الناشر: انتشارات معبدان الحسين

الطبعة الأولى: ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م - ٣٠٠٠ نسخة

العنوان: قم المقدسة - شارع انقلاب - فرع ٤٧ - رقم ٥

ISBN: 987 - 964 - 427 - 085 - 7

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ
خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٤٣﴾
وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ
يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴿١٤٤﴾

(النساء: ١٤٣-١٤٤)

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيد خلقه محمد و آله الطاهرين.

يتميز الدين الاسلامي بشموليته التي لا تدع جانباً من حياة البشر إلا وسعه بقيمة المثلى و أحكامه الصائبة.

بلى، أليس الدين من عند الله الذي أحكم الآيات ثم فصلها تفصيلاً؟.

لأن حياة البشر واحدة، فإن أبعادها المختلفة تفاعل، و التشريع الالهي هو الوحيد الذي يستوعب كل تلك الأبعاد من دون تناقض أو اختلاف لأنه من لدن حكيم خبير، وقد قال ربنا سبحانه :

﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾

و الموارد التي فرضها الدين بآيات حكيمة في القرآن هي أبرز دليل يهديننا إلى عمق و شمولية أحكام الدين، لأنها تعكس بدقة عالية طبيعة علاقة البشر الأسرية و غيرها، ومدى تكاملية مع الجانب الاقتصادي. ونحن إذ تقدم لكم أحكام الفرائض، والتي يقل فيها الاختلاف بين الفقهاء وحتى بين المذاهب وذلك لورود نصوص واضحة فيها، فإننا

ندعو الأخوة القراء إلى مزيد من التأمل في هذه الأحكام، لأنها تشكّل نافذةً لمعرفة عمق الصلة بين أبناء المجتمع ابتداءً من الأسرة الصغيرة وحتى صلة الولاء، ومروراً بالترابط بين أبناء الأسرة الكبيرة. وأسأل الله العليّ القدير أن يجعل العمل بهذا الكتاب مجزياً، ويدّخر ثواب ذلك لنا ولمن عمل به ليوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

محمد تقي المدرسي

كربلاء المقدسة

١٥/ربيع الأول/١٤٣٠هـ

الفصل الأول:

الإرث
في القرآن الكريم



تفهيم

تتحدث الآيات ٧ إلى ١٤ والآية ٣٣ والآية ١٧٦ من سورة النساء عن بعض أحكام الإرث، والتي تكشف ما وراءها من النظرة الإسلامية في الطبقات المتدرجة للتنظيم الأسري وللحقوق المتبادلة فيها. وقبل أن نقرأ أحكام الإرث في آيات الذكر الحكيم، نشير باقتضاب إلى بعض ما نستفيد من النظرة الإسلامية إلى الإرث:

١. يعدّ الإرث بشكل عام رابطة وثيقة تشدّ أبناء الأسرة ببعضها، كما أنّه في الإقتصاد الإسلامي يعدّ من طرق توزيع الثروة في المجتمع.
٢. من مظاهر الإقتصاد الموجه الذي يؤمن به الإسلام هو حقوق الإرث والتي تشجّع الأفراد على العمل والإنتاج بإثارة غريزة حبّ الأبناء لديهم، فالفرد - حتى لو كان غنياً ومستغنياً عن المال بالنسبة إلى

١. الإرث في اللغة: ما يخلفه الميت لمن بعده. ويسمى: الميراث، والتركّة، والثراث أيضاً.

ورث يرث: إنتقل إليه ما من شخص بعد وفاته.

أورث فلاناً مالاً: جعله له ميراثاً.

توارث الأشخاص: ورث بعضهم بعضاً.

ومن يتقل إليه مال الميت يسمى: الوارث وجمعه: ورثة ووراث.

وتُصنّف كلمة (الموروث) على البتّ الذي ترثه الميراث لمن بعده، كما يُطلق أيضاً على المال الباقي بعد البتّ للورثة.

أما في الإصطلاح الشرعي وفي أحكام الفقه فإنّ معاني (الإرث) ومشقاتها لا تختلف عن المعاني اللغوية على الإصطلاح.

حاجاته الخاصة - يعمل من أجل إسعاد أبنائه وسائر أعضاء أسرته بعد موته.

ثم إنَّ الإنسان معرّض للموت في أية لحظة، وقد تراوده فكرة خبيثة تقول له: لماذا تعمل؟ ولمن؟ ولولا غريزة حب الأسرة والأبناء لتوقّف الإنسان عن العمل والإنتاج بسبب هذه الفكرة.

٣- والإرث بالإضافة إلى كونه - من جهة - رابط إجتماعي بين أجنحة الأسرة الواحدة، وهو - من جهة ثانية - طريق سليم لتوزيع الثروة ومحاربة تكريسها، فهو - من جهة ثالثة - إحترام لحقوق الفرد (الميت) الذي بذل جهوداً كبيرة في حياته للحصول على المال، فمن حقّه أن لا يُبدّد هذا المال هدرًا، ولا يُعطى لمن لا يستحقه أو لا تربطه به أية علاقة وثيقة، بل من حقّه أن يُقسّم بعد موته على أقرب الناس إليه، وذلك بعد أداء ديونه وتنفيذ وصاياه.

١- توريث المرأة كالرجل

في البدء - وقبل بيان الحصص وكيفية التقسيم - يؤكد القرآن على توريث المرأة إلى جنب الرجل إذا كانا من طبقة واحدة، وذلك خلافاً لبعض العادات والأنظمة الجاهلية التي كانت تمنع المرأة من الإرث أنى كانت لمجرد كونها أنثى، فيقول الله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ النساء: ٧.

أي لكل رجل أو امرأة حق مفروض في تركة الميت القريب منهما في
الرَّجْم.

٢- حق المجتمع في الإرث

وللمجتمع حق في تركة الميت، وأبرز شريحة يؤكد القرآن الكريم
على إعطائهم شيئاً من الإرث هم الذين يحضرون جلسة التقسيم من
الأقارب الذين لا تربطهم بالميت صلة قرابة تقتضي توريثهم، ومن
الأيتام والمساكين: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ
فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ النساء: ٨

والقول المعروف هنا - وفي كل مناسبة تشبه الإرث - ينفع في رفع
مستوى الطبقات المحرومة نفسياً وتربوياً حتى لا يشعروا بالذلّ والمهانة،
بل ولكي يساعدهم مستواهم الرفيع على محاربة واقعهم والعمل الجاد
على إصلاحه وتطويره.

فهذا اليتيم الذي اضطرتته الحاجة المؤقتة إلى أن يحضر قسمة الارث
ويرمق ببصره تركة الأموات، إنه سيصبح غداً شأياً قوياً قادراً على
العمل البناء، لو لم تُحطَم نفسيته أيام فقره وحاجته، ولو لم تُحطَم
سمعته أمام الناس ويُنظر إليه كطبقة هابطة ومنبوذة في المجتمع، وكذلك
المسكين العاطل عن العمل اليوم قد يجد غداً عملاً يناسبه، فيصبح
عضواً فعالاً في المجتمع إن لم يشعره المجتمع أيام مسكنته بأنه من طبقة
منبوذة.

من هنا نستفيد من القرآن ضرورة إعطاء الطبقات المحرومة جرعات روحية بالإضافة إلى توفير الحاجات المادية لهم، لتساعدتهم تلك الجرعات على مقاومة واقعهم بأنفسهم، أو لا أقل لكي يحظوا بالسعادة من تقدير المجتمع لهم، وعدم النظر إلى وضعهم الاقتصادي المنحط.

٣- للذكر ضعف الأنثى

وأهم حكم تعكسه أحكام الإرث في هذه الآيات وأشدّها إثارة لوسوسة الشياطين هو: تفضيل الذكر على الأنثى في الكثير من موارد الارث، إذ أن الاسلام يعطي الذكر دوراً قيادياً أكبر في الأسرة، ويحمّله نفقات العائلة دون الأنثى فيضاعف نصيبه من الإرث، ومع ذلك فإنّه عند التعمّق نجد أن المرأة تشارك الرجل في إرثه، دون أن يشاركها الرجل فيتعادلان، أو تميل كفة المرأة قليلاً فتحصل على قدر أكبر من الإرث في بعض الحالات.

فانطلاقاً من طبيعة الدور الذي يكلف الذكر به في الحياة العامة وفي الحياة الزوجية (وهو دور الإنفاق والتوجيه الأشد صعوبة والأكثر جهداً) فقد حدّد القرآن للذكر ضعف نصيب الأنثى من الإرث، وعبر عن ذلك بقوله تعالى:

﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ النساء: ١١

ويبدو أن هذا التعبير يعكس رؤية حياتية أكثر من أن يكون قاعدة قانونية.

فالذكر في طبيعته ودوره القطري الذي خُلِقَ له ، هو أن يصبح له ضعف حظّ الأنثى في المجال الاقتصادي ، كما أن الأنثى تملك ضعف حظّ الذكر في المجالات الأخرى العاطفية ، والجاذبية ، والقدرة على التربية.

واستعاض الله بكلمة (الوصية) عن صيغة الأمر فقال (يوصيكم) للدلالة على أن في ذلك فائدة كبيرة لكم بالإضافة إلى كونه أمراً. هذا بالطبع إذا كانوا أولاداً مختلطين من ذكور وإناث ، أما لو كن إناثاً فقط فإنهن يقسمن ثلثي التركة بينهن بالسوية.

﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثُ مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ النساء: ١١

٤- حصص الأبوين

أما بقية المال ، فإن كان للميت أبوان فإنهما يرثان الثلث فيما إذا كانت البنات اثنتين وأكثر ، وترث الأم السدس ويرث الأب البقية فيما إذا كانت واحدة حيث تكون حصتها النصف ، وكذلك يشاركهما الزوجان حسب التفصيل القادم.

أما إذا لم يكن للميت أبوان ولا زوج فإن بقية المال يُردّ على البنات أو البنات بطريقة الرد - كما يأتي تفصيله عند بيان الأحكام ..

﴿ وَلَا يَوْرَثُهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ

وَلَدٌ وَوَرِثَتُهُ أَبَوَاهُ فَلِلأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴿١١﴾ النساء: ١١

أما الأب فنصيبه غير محدد فهو يأخذ البقية الباقية أنى كانت، قلت أم كثرت، فمثلاً: إذا ماتت البنت وتركت أبويها ولم يكن لها ولد، فللأم الثلث وللأب الثلثان الباقيان، أما لو كان للميتة زوج إضافة إلى الأبوين، فلزوجها النصف مما تركت، ولأمها الثلث، ويبقى لأبيها السدس فقط. وهذا من الموارد التي ترث المرأة فيها أكثر من الرجل..

﴿إِنْ كَانَ لَمُءٍ إِخْوَةٌ فَلِلأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ النساء: ١١

لأن إخوة الميت يحجبون الأم عن سدس إرثها رغم أنهم لا يرثون شيئاً مع وجودها لأنهم من الطبقة الثانية من الوراث.

٥- تقديم الوصية والدين

كل أحكام الإرث وتقسيم الحصص على الورثة يأتي بعد العمل بوصايا الميت وتصفية ديونه، فالميت له الحق أن يتصرف في حدود ثلث المال الذي خلفه لا أكثر وذلك من خلال الوصية، إلا إذا رضي الورثة بالزيادة فتعطى لمن وصى به حقه، وأيضاً تُصَفَّى ديونه قبل العمل بالوصية ثم تُقسَّم التركة.

فالدين المتعلق بالميت مقدم على الوصية وعلى حق الورثة، حتى ولو غطى التركة كلها. يقول الله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾

٦- لماذا يرث الأبوان؟

إنّ الانسان يحب أن يرث أبناؤه كل ثروته دون أبويه الذّين قد يكونان في أواخر أيام حياتهما، بينما أبناؤه يستقبلون الحياة الحافلة بالمشاكل والصعوبات، من هنا يتساءل: لماذا وضع الله نصيباً مفروضاً للأبوين؟ ويجب القرآن الكريم على ذلك:

﴿أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ۖ﴾ النساء: ١١

فربما يكون الآباء هم أقرب إلى نفعكم من الأبناء، فلولا جهود أولئك ومساعدتهم، ولولا رعايتهم، ولولا خبرتهم لكانت حياتكم جحيماً، فلا بد أن تكون لهم مكافأة رمزية، وهذا الحكم لا يرتبط باختيار الإنسان، بل هو:

﴿فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ النساء: ١١

٧- التوارث بالزوجية

بعد الحديث عن القرابة الرحمية، جاء دور القرابة السببية، ومن أبرزها الرابطة الزوجية، فبيّن القرآن أنّ الزوج يرث نصف تركة الزوجة إن لم يكن لها ولد، ويرث الربع إن كان لها ولد، أمّا الزوجة فترث الربع إن لم يكن له ولد، والثمن إن كان له ولد.

وأكدت الآية للمرة الثانية على ضرورة أداء دين الميت واحترام وصيته، وأكدت هنا أكثر من الآية السابقة باعتبار أنّ العلاقة الزوجية

قد لا تكون قوية فيستأثر الوارث منها بالمال دون أن يعير وصية الميت إنتباهاً، قال الله تعالى:

﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي يَوْصِيَنَّ بِهِمَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي تَوْصُونَ بِهِمَا أَوْ دَيْنٍ﴾ النساء: ١٢

د الإخوة يرثون أيضاً

أما إرث الإخوة الذين يسميهم القرآن (كلالة) لأنهم يشكلون زيته كالإكليل، فإن الآية (١٢) من سورة النساء تتحدث عن إخوة الانسان من الام - حسب ما جاء في الروايات - الذين يرثون هكذا: إذا كان أخ الميت واحداً (ذكراً كان أو انثى) فإنه يرث سدس التركة، أما إذا كانوا أكثر من واحد فإن ثلث المال يُخصّص لهم فيتقاسمونه بينهم بالسوية، لا فرق بين الذكر والانثى (أي بين الأخت والأخ).

لذلك قال ربنا:

﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي يَوْصِيَّ بِهِمَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَاعَرٍ وَصِيَّةَ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾

النساء: ١٢

والملاحظ هنا وفي الآيات السابقة أن الوصية قُدمت في العبارة على الدين بالرغم من أن الدين - في الحكم - مقدم على الوصية، لأن الدين يتعلق بحقوق الناس فلماذا؟ ربما لأن أكثر الناس يوصون بينما قد لا يكون الامر كذلك بالنسبة إلى الدين.

ولكن الوصية يجب أن لا تكون بقصد الإضرار بالورثة، وفي هذه الحالة تلغى الوصية بناءً على قانون (لا ضرر ولا ضرار في الإسلام) المروي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

كما إن من كتب على نفسه ديناً كاذباً بهدف الإضرار بورثته فإن إقراره هذا لا يؤخذ به، ويتحقق القاضي في الامر ليرى هل هو مديون فعلاً أم لا؟..

٩- الإرث من حدود الله

يُسمى القرآن أحكام الدين (حدود الله) تعبيراً عن الدقة المتناهية التي تتميز بها هذه الأحكام ومنها أحكام الإرث، والتي من الضروري أن يراعيها المؤمن كما أنزلها الله، فليس من الصحيح الزيادة أو النقص فيها باجتهادات خاصة أو حسب مصالح مؤقتة، لأن أية زيادة أو نقص تحمل في طياتها عقوبة تجاوزها، من هنا فلا يستطيع أي شخص أن يتلاعب بالحصص التي حددها الله في الإرث، فيعطي بعضهم ويحرم آخرين أو يزيد أو ينقص في الحصص:

﴿يَلِكْ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ١٤٠﴾ وَمَنْ يَقِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴿النساء: ١٤٠﴾

إن الاستخفاف بحدود الله ينتهي إلى الهوان في الآخرة، لأنه في الواقع يصل إلى درجة معصية الله والتهاون به.

١٠- الإرث عامل تفاضلي

وقد لا يكون الفرد قد اكتسب شيئاً بنفسه، ولكنه ورث والده الذي حصل على المال بمجده، وقد فضل الله الإبن على الآخرين في الرزق كرامة لأبيه، وتشجيعاً له وللآخرين أن يعملوا وينشطوا في الانتاج. من هنا عاد القرآن وذكر الإرث مرة أخرى في الآية ٣٣ من سورة النساء باعتباره من عوامل التفاضل الاجتماعي وقال:

﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَىٰ مَا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ ﴿النساء: ٣٣﴾

أي أورثنا كل إنسان مواليه الذين هم أولى الناس به، وتشجيعاً له على العمل، وبذلك أعطينا تركة الوالدين والأقربين لأصق الناس بهم.

١١- الإرث بضمان الجريمة

في الفقرة التالية من الآية الكريمة يبين الله تعالى حكم التوارث بين

شخصين تعاقدا على ضمان الجريمة والتوارث بينهما أو بين أحدهما والآخر:

﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ﴾ النساء: ١٢

وهذه الفئة هي التي تمت للعائلة بصلة عن طريق عقد التحالف، فأمر القرآن أن يُعطى لهم نصيب من الإرث حسب أحكام يأتي ذكرها، وتُسمى هذه الفئة بـ (ضامن الجريمة) وهي ترث وتورث.

وفي الوطن الاسلامي الكبير حيث ينفصل الكثير من الناس عن مواطنهم الاصلية، فيحتاجون إلى أسرة ينتمون إليها ويتبادلون معها الحب والتعاون في شؤون الحياة، هنالك شرع الاسلام قانون التحالف، وتحدث هنا عن جانبه الاقتصادي حيث يصبح الفرد كواحد من أبناء الاسرة يرثها ويورثها (حسب أحكام وشروط يأتي ذكرها) ويضاعف هذا القانون من قوة التحالف والتماسك، ويجعل للأفراد مأوى اجتماعياً يلجؤون اليه في مواجهة صعوبات الحياة.

ولكن بما أن بعض الناس يمكن أن يخونوا تحالفهم مع هؤلاء الضعفاء، لذلك حذر القرآن من ذلك وقال:

﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا﴾ النساء: ٢٢

فلا تفكروا في نقض الميثاق، ونكث الحلف.

١٢- إرث الطبقة الثانية

في الإرث طبقات ثلاث متدرجة لا ترث الطبقة الثانية فيها إلا بعد أن

ينعدم أي شخص في الطبقة الاولى، والطبقة الثالثة لا تترك شيئاً إلا في حالة عدم وجود أحد من أبناء الطبقة الثانية والاولى (وسياتي ذكر التفاصيل فيما بعد).

والأخوات - إلى جنب الإخوان من الأبوين أو من الأب عند عدمهم^١ -

هن في الطبقة الثانية (بعد الابوين والأولاد) وفي حالة وجود أخت واحدة للميت تترك نصف التركة، وإذا كانت له أختان أو أكثر فإن الأختين أو الاخوات يتقاسمن ثلثي المال بالسوية، أما إذا كانوا إخوة وأخوات مختلطين فهم يتقاسمون المال على أساس: للذكر ضعف الأنثى.

كل ذلك في حالة عدم وجود أحد من أبناء الطبقة الاولى، أي الوالدين والأولاد. قال الله تعالى:

﴿يَسْقُوتُكَ قُلُ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمَرُوا هَكَذَا لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا أُنثَتَيْنِ فَلَهُمَا

١. أنشأنا - عند شرح الآية ١٢ من سورة النساء - أن المقصود بالكلاله هناك إخوة وأخوات أميت من الأم، حسب ما ورد في الأحاديث الشريفة المفسرة لها. أما الكلاله هنا (في الآية ١٧٦) فتقول الأحاديث المروية عن المعصومين عليهم السلام أن المقصود بها الإخوة والأخوات من الأبوين أو من الأب وحده. ولذلك اختلفت حصص الإخوة في الآيتين، فالإخوة من الأم للمواحد منهم: السدس (ذكراً كان أو أنثى) وللأكثر من الواحد: الثلث. أما الإخوة من الأبوين أو الأب وحده (عند عدم الإخوة من الأبوين) فدلّاح الواحد كل المال. وللأكثر من واحد من الإخوة: المال بينهم بالسوية، وللأخت الواحدة: النصف. وللأثنين فصاعداً الثلثان، وللإخوة والأخوات: ثلث بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين.

الْثَلَاثِينَ مِمَّا تَرَكَ وَلَئِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَقِّ الْأُنثَىٰ إِنَّ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ أَنْ تَصِلُوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿النساء: ١١٦﴾

أي إنما يبين الله أحكامه لكم لكي لا تصلوا ولكي لا تبخسوا حقوق أحد لحساب الآخرين، والله بكل شيء عليم، فهو يعلم ما يناسب الصلات الرابطة بين أبناء المجتمع، كما يعلم أبسط الحقوق، فيضع لها أحكاماً مناسبة.

الفصل الثاني:

أحكام ما بعد الموت



مراحل التعامل مع التركة

السنة الشريفة:

١. قال الإمام الباقر عليه السلام: «الوصية حق، وقد أوصى رسول الله ﷺ فينبغي للمؤمن أن يوصي».^١
٢. وقال الإمام الصادق عليه السلام: «ما من ميتٍ تحضره الوفاة إلا ردّ الله عليه من بصره وسمعه وعقله للوصية، أخذ الوصية أو ترك، وهي الراحة التي يُقال لها: راحة الموت، فهي حق على كل مسلم».^٢
٣. وقال الإمام الصادق عليه السلام: «أول شيء يُبدأ به من المال: الكفن، ثم الدين، ثم الوصية، ثم الميراث».^٣
٤. وروي عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام قال: «إنّ الدين قبل الوصية، ثم الوصية على أثر الدين، ثم الميراث بعد الوصية، فإنّ أول القضاء كتاب الله».^٤

١. وسائل الشريعة، ج ٢، أبواب الإحتضار، باب ٢٩، ص ٦٥٧، ح ٢.

٢. المصدر، ح ١.

٣. المصدر، ج ١٣، في أحكام الوصية، باب ٢٨، ص ٤٠٦، ح ١.

٤. المصدر، ح ٢.

الأحكام:

عندما يقترب أجل الإنسان وتظهر أمارات الموت عليه، وعند الإحتضار والنزع ثم عندما يموت، هناك مجموعة من الأحكام الشرعية تتعلق بأداء الأمانات ورد الحقوق وأداء الواجبات أو الوصية بها، وأحكام ترتبط بحالة الإحتضار ثم تجهيز الميت من الغسل والتكفين والصلاة عليه ودفنه، وقد ذكرت هذه الأحكام في الأبواب الفقهية التي نتحدث عن أحكام الوفاة وأحكام الوصية.^١

ومن جهة أخرى، يترك الميت عادة بعض الأموال والممتلكات في هذه الدنيا، فكيف يتم التعامل معها؟ وكيف يتم تقسيمها بين الورثة؟ في الجواب نقول:

التعامل مع تركة الميت وأمواله وممتلكاته يمرّ عبر أربع مراحل:

١- نفقات تجهيز الميت.

٢- الديون والواجبات الشرعية المالية.

٣- الوصايا.

٤- الإرث.

١- راجع الأحكام المذكورة في: (الفصل السادس: آداب المرض وأحكام الوفاة) من كتاب: (أحكام العبادات)

و: (التقسيم الخامس والعشرون: الوصية) من كتاب: (أحكام المعاملات)

١- نفقات تجهيز الميت

السنة الشريفة:

- ١- روي عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «الكفن من جميع المال»^١.
- ٢- وقال عليه السلام - في حديث: «كفن المرأة على زوجها إذا ماتت»^٢.

الأحكام:

- ١- نفقات تجهيز الزوجة واجبة على الزوج حتى ولو كانت الزوجة موسرة وتملك الأموال، إلا إذا تبرّع بها شخص ثالث أو تكون قد وصّت بها، فإذا طبق الوصي النوصية سقط الوجوب عن الزوج. وإذا كان الزوج فقيراً بحيث لا يقدر على دفع نفقات التجهيز أخرجت من أموالها.
- ٢- نفقات تجهيز كل ميت (غير الزوجة) تكون من أموال الإنسان نفسه، وإذا كان الميت فقيراً لا يملك شيئاً يغطي هذه النفقات فالأقرب أنها واجبة على من وجبت نفقته عليه، ثم على بيت المال، فإن لم يكن فعلى سائر المسلمين.

١- وسائل النجعة، ج ١٣: في أحكام الوصايا، باب ٢٧، ص ٤٠٥، ح ١.

٢- المصدر، ج ٢، أبواب التكفين، باب ٣٢، ص ٧٥٩، ح ١.

٣- القدر الواجب من تجهيز الميت يؤخذ من أصل ماله مقدماً على الديون والوصايا والميراث، ويُراعى فيها القدر المتوسط المناسب لحال الميت بلا إضافة أو سرف فيما يرتبط بقيمة الكفن، وأجرة الغسل، والحمل والنقل، وقيمة السدر والكافور، وقيمة الأرض للدفن، وأجرة الدفان، وما شاكل.

٤- أما بقية الشؤون المرتبطة بالوفاة من المستحبات الدينية والأعراف الاجتماعية فلا بد أن يأذن بها الورثة، إلا أن يكون قد وصى الميت بها فيجوز العمل بالوصية بمقدار ثلث أمواله.

٢ - تصفية الديون

السنة الشريفة:

- ١- روي عن أمير المؤمنين عليه السلام في قوله تعالى: ﴿مِنْ بَقْدٍ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ أنه قال: «إنكم لتقرؤون في هذه: الوصية قبل الدين، وإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالدين قبل الوصية»^١.
- ٢- وروي زرارة أنه سأل الإمام الصادق عليه السلام عن رجل مات وعليه دين بقدر كفته، فقال: «يُكْفَنُ بما ترك إلا أن يتجر عليه إنسان فيكفنه ويقضي بما ترك دينه»^٢.
- ٣- وروي عن الإمام أبي الحسن الرضا عليه السلام أنه سئل عن رجل يموت ويترك عيالاً وعليه دين، أينفق عليهم من ماله؟ فقال عليه السلام: «إن كان يستيقن أن الذي ترك يُحيط بجميع دينه فلا ينفق، وإن لم يكن يستيقن فلينفق عليهم من وسط المال»^٣.
- ٤- وجاء عن الإمام الصادق عليه السلام في رجل فرط في إخراج زكاته في حياته، فلما حضرته الوفاة، حَسَبَ جميع ما فرط فيه بما لزمه من الزكاة، ثم

١. وسائل الشيعة، ج ١٣، في أحكام الوصايا، باب ٢٨، ص ٤٠٧، ح ٥.

٢. المصدر، أبواب الدين والقروض، باب ١٣، ص ٩٨، ح ١.

٣. المصدر، في أحكام الوصايا، باب ٢٩، ص ٤٠٨، ح ٢.

أوصى أن يُخرج ذلك فيُدفع إلى من يجب له ، فقال الإمام عليه السلام : «جائز ، يُخرج ذلك من جميع المال ، إنما هو بمنزلة الدين لو كان عليه ، ليس للورثة شيء حتى يؤدي ما أوصى به من الزكاة...»^١

٥. وروى سماعة أنه سأل المعصوم عليه السلام عن رجل أوصى عند موته أن يُحجَّ عنه ، فقال : «إن كان قد حجَّ فليؤخذ من ثلثه ، وإن لم يكن حجَّ فمن صُلب ماله ، لا يجوز غيره.»^٢

الأحكام:

١. بعد تجهيز الميت يجب تصفية ديونه سواء كانت للأشخاص أو كانت للشرع (كما لو كانت عليه حقوق شرعية واجبة لم يدفعها في حياته).

٢. إذا كان الحج قد استقر في ذمته ولم يتم بأدائه وجب إخراج قيمة النية من أصل ماله ، وإن لم يكن قد أوصى به .

٣. وكذلك يجب إخراج ما عليه من الحقوق الشرعية مثل الخمس والزكاة والمظالم والكفارات من أصل ماله أيضاً وإن لم تكن ضمن وصاياه .

٤. أما ما يُدفع للصلاة والصيام الاستيعارية عن ما فات الميت من هاتين العبادتين فالأحوط إخراجهما من الثلث (في حالة الوصية) أو من

١. المصدر ، باب ٤٠ : ص ٤٢٥ ، ح ١.

٢. المصدر ، باب ٤١ : ص ٤٢٦ ، ح ٢.

الأصل بعد رضا الورثة.

- ٥- عندما يموت الإنسان فإنَّ كل ديونه المؤجلة تصبح حالة وعلى الوصيَّ أو الوليَّ أن يقوم بتصفيتها بعد تجهيز الميت وقبل أي تصرف آخر في الأموال، فإنَّ حقوق الدَّيَّان مقدمة على غيرها.
- ٦- تصفية الديون (بقسميها: الشخصية والشرعية) لا تنوقف على إذن الورثة، بل لا يجوز للورثة الإمتناع من ذلك.

٣ - الوصايا والثلاث

السنة الشريفة:

١. جاء في (تحف العقول) عن النبي الأعظم ﷺ أنه قال في خطبة الوداع: «أيها الناس! إن الله قد قَسَمَ لكل وارث نصيبه من الميراث، ولا تجوز وصية لوارث بأكثر من الثلث»^١.

٢. وروى أبو بصير عن الإمام الصادق عليه السلام في الرجل له الوالد، يسعه أن يجعل ماله لقرباته؟ أنه قال: «هو ماله يصنع به ما شاء إلى أن يأتيه الموت» ثم قال: «فإن أوصى به فليس له إلا الثلث»^٢.

الأحكام:

بعد تجهيز الميت وتصفية ديونه وما عليه من الواجبات المالية الشرعية يأتي دور العمل بوصايا الميت إن كانت له:

١. أشرنا في الحديث عن الوصية إلى أن: أموال الإنسان هي له مادام حياً، ويحق له التصرف فيها جميعاً في إطار الموازين الشرعية، أما بعد موته فإن له حق التصرف عن طريق الوصية في ثلث أمواله فقط لكي تُصرف بعد موته كما يرى هو فيما عدا الحقوق الواجبة، وذلك ضمن

١. وسائل الشريعة، ج ١٣، في أحكام الوصايا، باب ١٥، ص ٣٧٦، ح ١٤.

٢. المنصور، باب ١٠، ص ٣٦٢، ح ٦.

الموازين الشرعية أيضاً^١.

٢- إذا كان الميّت قد أوصى بوصايا مالية واجبة عليه (ديون للناس أو حقوق شرعية) فإن كل هذه الوصايا تُنفَّذ من أصل التركة وقبل التقسيم بين الورثة، إلا إذا كان الميّت قد أوصى بإخراجها من الثلث، فإنه يُعمل بوصيته.

٣- وإذا كانت وصاياء المالية غير واجبة، كالوصية بأعمال البر والمعروف، أو بمنح بعض أمواله لأشخاص معينين أو جهات معينة، فإن كان مجموع هذه الوصايا بمقدار ثلث تركته - بعد إخراج الديون والواجبات المالية - أو أقل من الثلث كانت الوصايا صحيحة وناظرة، أما إذا كانت وصاياه أكثر من الثلث، فإن أجاز الورثة إنفاق الزائد صحت كل الوصايا، وإن لم يجز الورثة تصح من الوصايا ما يساوي ثلث تركته وتبطل في الزائد.

٤- الوصايا المخالفة للأحكام الشرعية باطلة، فإذا أوصى - مثلاً - بتقسيم تركته حسب نظام يقرره هو، أو أوصى بكل تركته لأحد ورثته وحرّم الآخرين من حصصهم المقررة شرعاً، كانت الوصية باطلة، ونُفَّذت وصاياه المشروعة بمقدار الثلث، وقسمت البقية من أمواله بين الورثة حسب الحصص والمقادير الشرعية.

١- نقار تفصيل أحكام الوصية بالثلث والموازين الشرعية التي تُحددها في: أحكام المعاملات. القسم الخامس والعشرون: الوصية. أو: الوجيز في الفقه الإسلامي، فقه العهود والنواثيق.

٥- لا تجوز الوصية بالحرام، كالوصية بصرف أمواله في الإعانة على الإثم والعدوان (كدعم وإسناد الظالم، أو منح المال لمؤسسات محرمة شرعاً، مثل دور القمار، أو إنفاق أمواله في نشر الثقافة المنحرفة والفاصلة، وما شاكل ذلك من المحرمات). كما لا تصح الوصية بما لا يكون عملاً عقلاً، وما يكون صرف المال فيه سفهاً وعبثاً (كالوصية بإلقاء ماله في البحر، مثلاً). فإذا كان الميت قد أوصى بمثل هذه الوصايا، لم يجوز لأحد العمل بها.

٦- إذا لم يوص الإنسان بشيء من أمواله، فإن جميع التركة تُقسّم بين الورثة بعد إخراج الديون والواجبات المالية منها، ولا يبقى للميت حق في أمواله، إلا إذا تطوّر الورثة أو بعضهم بإتفاق بعض التركة لصالح الميت.

١. هناك أحكام وتفصيل إضافية حول الوصايا راجعها في: (القسم الخامس والعشرون: الوصية، في كتاب (أحكام المعاملات)).

٢ - تفهيم الإرث

السنة الشريفة:

١- جاء في حديث عن الإمام الصادق عليه السلام: «إنَّ لصاحب المال أن يعمل بماله ما شاء مادام حياً، إن شاء وهبه، وإن شاء تصدَّق به، وإن شاء تركه إلى أن يأتيه الموت، فإن أوصى به فليس له إلا الثلث، إلا أنَّ الفضل في أن لا يضيَّع من يعوله ولا يضرَّ بورثته»^١.

٢- وروى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «من أوصى فلم يُحْفَ ولم يضارَّ كان كمن تصدَّق به في حياته»^٢.

٣- وروى الإمام الصادق عليه السلام عن أبيه الإمام الباقر عليه السلام قوله: «مَنْ عدَلَ في وصيَّته كان بمنزلة من تصدَّق بها في حياته، ومن جارَ في وصيَّته لقي الله عزوجل يوم القيامة وهو عنه مُعرِضٌ»^٣.

الأحكام:

بعد تجهيز الميت، وتصفية ديونه وواجباته المالية من أصل ماله أو من

١- وسائل الشريعة، ج ١٣، في أحكام الوصايا، باب ١٧، ص ٣٨١، ح ٢.

٢- أي لم يظلم أحداً.

٣- عن لا يعضد الفقيه، ج ٤، ص ١٣٤، باب ٧٧، ح ١.

٤- المصدر، ص ١٣٥، باب ٨٢، ح ١.

الوصية ، والعمل بوصاياه المالية - إن كانت - فما يتبقى من الأموال والممتلكات تعتبر إراثاً يُقسَّم بين الورثة :

١. لتقسيم الإرث قواعد وأحكام محدّدة قد بيّن الله معاييرها الأساسية في القرآن الحكيم وتكفّلت السنة الشريفة ببيان تفاصيلها وفروعها التطبيقية، والواجب على الورثة التقيّد بهذه القواعد والأحكام، ولا يجوز اللجوء إلى القوانين الوضعيّة المخالفة، أو التمسك بالمصالح الذاتية والأهواء في تقسيم الإرث.

٢. لا يستطيع الإنسان أن يتدخل في تقسيم ميراثه على الورثة من بعد موته في أكثر من ثلث الأموال، أمّا ما يبقى بعد العمل بالوصية في إطار الثلث فيُقسَّم حسب الأحكام الشرعيّة التي سنذكرها.

٣. كما لا يجوز تفويت حقوق الورثة بأي شكل من الأشكال كالإقرار بالكاذب لغيرهم ببعض أمواله لحرمان الورثة منها، كما أن الإحتياط الوجوبي يقتضي عدم كتمان ما عنده من الأموال عن الورثة (مثل كتمان حساباته السريّة في البنوك أو إستثماراته غير المعروفة في مختلف المجالات).

٤. إذا أوصى شخصٌ ما بحرمان بعض الورثة من نصيبه المحدّد له شرعاً، لا يُعمل بوصيته بل يحرم ذلك.

٥. بإمكان الورثة الشرعيين أن يتراضوا ويتصالحوا فيما بينهم على طريقة خاصّة للتقسيم شرط عدم تضييع حق أحدٍ على الإطلاق لا من

الورثة ولا من الديان، وعدم مخالفة الوصايا المشروعة.

٦. إذا كان أحد الورثة قد ساعد الميت في حياته بالمال أو الإمكانات أو العمل معه بحيث كان سبباً في تطوير حياته الاقتصادية والحصول على المال والثروة وما شاكل، لا يكون بذلك صاحب حق إضافي زيادة على حصته المقررة له في أحكام الشريعة، إلا إذا كان قد وضع تلك الأموال والإمكانات المادية تحت تصرف الميت للاستفادة منها بشكل مؤقت ولم يهبها له فله الحق أن يسترد ما يملكه حقاً، أو إذا كان يطالب الميت بديون محدّدة فيكون بالنسبة لتلك المبالغ كسائر الديان.

٧. بعد موت الإنسان لا يجوز لأيّ واحد من الورثة أن يتصرّف في شيء من التركة قبل التقسيم إلا بإذن سائر الورثة وإن كان هو أحد الذين يرثون من ذلك المال، فالبيت الذي يتركه - مثلاً - لا يجوز لأحد من الورثة أن يسكن فيه إلا بإذن سائر الورثة، وكذلك سيّارته وسائر ملزوماته وأمواله.

٨. إذا مات الشخص وترك بعض الأموال غير المخصّصة له، كالتياب والملزومات والأثاث والأجهزة المنزلية وأدوات ولوازم المطبخ ووسائل النقل التي كانت تحت تصرف أعضاء العائلة (كالزوجة والبنين والبنات) وما شاكل، فإذا كان قد وهب هذه الأشياء لمستخدميها في حياته فهي لهم لا تُعدّ من التركة، وإن لم يكن قد وهبها لهم، وإنّما كانت تُعدّ من أمواله التي وضعها تحت تصرفهم للإستخدام فقط وليس

لنتملك فهي تُعدّ من التركة، وفي حالة الاختلاف أو الغموض فالمرجع العرف والقضاء.

كيف يُقسَّم الإرث؟

ولتسهيل الإطلاع على كيفية تقسيم الإرث، وحصص الورثة، قسّمنا البحث إلى قسمين:

القسم الأول: نبيّن فيه القواعد العامة للإرث.

القسم الثاني: وضعنا جداول تضم أكثر من ١٨٠ فرضية لحالات الورثة هي الأكثر شيوعاً حسب العادة.

المفصل الثالث:

قواعد الإرث العامة



١- أسباب الإرث

القرآن الكريم:

قال الله سبحانه: ﴿الَّذِينَ أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُمْ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا﴾ (الأحزاب: ٦)

السنة الشريفة:

قال الإمام أبو جعفر الباقر عليه السلام: «إبنك أولى بك من إبن إبنك، وإبن إبنك أولى بك من أخيك، وأخوك لأبيك وأمك أولى بك من أخيك لأبيك...»^١

الأحكام:

ينقسم سبب التوارث إلى نوعين من العلاقة:
الأول: علاقة النسب، وهي العلاقة الرحمية بين الأفراد، كالأبوين

١- وسائل الشريعة، ج ١٧، أبواب موجبات الإرث، باب ١، ص ٤١٩، ح ٢

والأجداد، والأولاد والأحفاد، والإخوة والأخوات وأولادهم،
والعمومة والخؤولة.

الثاني: علاقة السبب، وهي العلاقة التي تنشأ بين شخصين من
دون وجود قرابة نسبية بينهما وهي أربع:

ألف: العلاقة الزوجية التي تنشأ بين رجل وامرأة بسبب عقد
النكاح.

باء: ولأء العتق، وهي علاقة تنشأ بين المُعتق والعتيق.

جيم: ولأء ضامن الجُريرة، وهي علاقة تنشأ بالعقد بين طرفين
سنذكر تفاصيلها فيما بعد.

دال: ولأء الإمامة، إذ الإمام هو وارث من لا وارث له.

٢٠ البارء بعلاقة النسب

السنة الشريفة:

١. قال أبو جعفر عليه السلام: «لا يرث مع الأم ولا مع الأب ولا مع الإبن ولا مع الإبنة إلا الزوج والزوجة، وإنّ الزوج لا ينقص من النصف شيئاً إذا لم يكن ولد، وإنّ الزوجة لا تنقص من الربع شيئاً إذا لم يكن ولد، فإن كان معهما ولد فللزوجة الربع وللأمّ الثمن»^١

٢. وقال الإمام الصادق عليه السلام: «الكلالة مالم يكن ولد ولا والد»^٢.

٣. وزوي عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في رجل مات وترك إبنته، وأخته لأبيه وأمه، فقال: «المال للإبنة وليس للأخت من الأب والأم شيء»^٣

٤. وروى عبد الله بن خدّاش المنقري أنه سأل أبا الحسن عليه السلام عن رجل مات وترك إبنته وأخاه، فقال: «المال للإبنة»^٤.

٥. وسئل الإمام الباقر عليه السلام عن رجل مات وترك إبنته وعمه، فقال: «المال للإبنة، وليس للعم شيء» أو قال: «ليس للعم مع الإبنة شيء»^٥.

١- وسائل الشيعة، ج ١٧، أبواب ميراث الأبوين والأولاد، باب ١١، ص ٤٣٤، ح ١.

٢. المصدر، ص ٤٣٥، ح ٤.

٣. المصدر، باب ٥، ص ٤٤٤، ح ١.

٤. المصدر، ح ٢.

٦- وروي عن الإمام أبي الحسن الأول (الرضا) عليه السلام أنه قال: «بنات الإبنة يقمن مقام البنات إذا لم يكن للميت بنات ولا وارث غيرهن، وبنات الإبن يقمن مقام الإبن إذا لم يكن للميت أولاد ولا وارث غيرهن».^٢

٧- وجاء في حديث عن الإمام أبي عبد الله الصادق عليه السلام في رجل مات وترك أبويه، فقال: «للأم الثلث، وللأب الثلثان».^٣

الأحكام:

١- الورثة بعلاقة النسب ينقسمون إلى ثلاث طبقات:

الطبقة الأولى: الأبوان أي: الأب والأم فقط (من دون شمول الأجداد والجندات، إذ أن هؤلاء يُعدّون من الطبقة الثانية) والأولاد (ما يشمل أبناء وبنات الميت مباشرة ثم الأحفاد مهما نزلوا).

الطبقة الثانية: الإخوة والأخوات (سواء كانوا يرتبطون بالميت عن طريق الأب والأم، أو عن طريق الأب وحده، أو عن طريق الأم وحدها) وأولاد الإخوة والأخوات وإن نزلوا، والأجداد والجندات وإن علوا.^٤

١- المصدر، ج ٣.

٢- المصدر، باب ٧، ص ٤٤٩ - ج ٣.

٣- المصدر، باب ٩، ص ٤٥٣، ج ٣.

٤- أي سواء كانوا أجداد وجندات الميت مباشرة، أو كانوا أعلى من ذلك، أي: أجداد وجندات الأبوين، أو أحفاد وجندات الأحفاد وهكذا.

الطبقة الثالثة: الأخوال والخاللات والأعمام والعمات وإن علواً،
وأولادهم وإن نزلوا.

٢. التوارث النسبي في الطبقات الثلاث المذكورة يكون بالترتيب،
أي: إذا كان هناك وارث واحد من الطبقة السابقة فلا يرث أحد من
الطبقة التي تليها، فالإرث لا ينتقل إلى الطبقة الثانية إلا إذا لم يكن أحد
من الطبقة الأولى موجوداً، وهكذا الأمر بالنسبة للطبقة الثالثة مع
وجود أحد من الطبقة الثانية.

٣. في داخل كل طبقة يوجد ترتيب في التوارث أيضاً، حيث الدرجة
الأقرب تمنع الدرجة الأبعد في نفس الطبقة:

ألف: ففي الطبقة الأولى يرث الأبوان. سواء كانا معاً أو أحدهما. في
كل الأحوال، بينما لا يرث الأحفاد مادام واحد من الأولاد. ذكراً أو
أنثى. موجوداً، وإنما ينتقل الإرث إلى الأحفاد مع إنعدام الأولاد تماماً
وليس مع وجود أحدهم، ويقوم الأحفاد مقام آبائهم في المقادير وسائر
الأحكام، إلى جانب الأبوين.

باء: وفي الطبقة الثانية، يرث أجداد وجدات الميت مباشرة، وإخوته
وأخواته، فإن لم يوجد أحد من الأجداد والجدات المباشرين وصلت
النوبة إلى الجيل السابق من الأجداد والجدات وهكذا، وإن لم يكن

١. أي سواء كانوا أخواله وخالاته وأعمامه وعماته مباشرة أو كانوا أخواناً وخالات وأعمام وعمات رابديه أو
أحدهما. وهكذا صاعداً.

للميت إخوة وأخوات على الإطلاق تصل النوبة إلى أولادهم، ثم إلى أحفادهم وهكذا.. فالدرجة الأقرب تمنع الدرجة الأبعد في نفس الطبقة كما أسلفنا.

جيم - وفي الطبقة الثالثة، يكون الإرث في البدء، من نصيب أعمام وعمات وأخوال وخالات الميت نفسه، فإن لم يكن أحد منهم إطلاقاً فالإرث لأولادهم، فإن لم يكونوا أيضاً فلأحفادهم، وإن عُدِم هؤلاء جميعاً فالإرث لأعمام وعمات وأخوال وخالات والدي الميت، فإن لم يكن أحد منهم فلأولادهم ثم لأحفادهم، وهكذا كل درجة قريبة تمنع الدرجة الأبعد.

٤- إذا كان للميت أقرباء من نفس الطبقة (كالإخوة مثلاً) وكان بعضهم يرتبط بالميت عن طريق الأب والأم، وبعضهم الآخر عن طريق الأب وحده (أي أن أباهم واحد وامهاتهم مختلفة) فإن المتقرب بالأبوين يمنع المتقرب بالأب وحده من الإرث، وإنما يرث المتقرب بالأب إذا لم يكن أحد من المتقربين بالأبوين موجوداً. أما المتقرب بالأم وحدها فإنه يرث مع الفريقين.

مثلاً: إذا كان للميت أخ للأبوين وأخ للأب وحده وأخ للأم وحدها، فيرثه الأخ للأبوين والأخ للأم دون الأخ للأب. فإذا لم يكن الأخ للأبوين موجوداً، ورثه الأخ للأب والأخ للأم.

أما إذا كان للميت ابن أخ للأبوين وأخ للأب فلا يُقدَّم الأول على الثاني لأنه متأخر عنه رتبة في القرابة.

ويُستثنى من هذه القاعدة مورد واحد فقط وذلك للنص الوارد وهو: إذا كان وارث الميت ابن عمه للأبوين وعمه للأب، فإن ابن العم يرث ويمنع العم عن الإرث وذلك خلافاً للقاعدة المذكورة بسبب النص.

٣ - الإرث بعلاقة السبب

(الزوجية)

القرآن الكريم:

قال الله سبحانه: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوَصِّينَ بِهَا أَوْ ذَرْبٍ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تَوْصُونَ بِهَا أَوْ ذَرْبٍ...﴾ النساء: ١٢

السنة الشريفة:

١. قال الإمام أبو جعفر عليه السلام: «لا يرث مع الأم ولا مع الأب ولا مع الإبن ولا مع الإبنة إلا الزوج والزوجة، وإن الزوج لا ينقص من النصف شيئاً إذا لم يكن ولد، والزوجة لا تنقص من الربع شيئاً إذا لم يكن ولد، فإذا كان معهما ولد فللزوجة الربع وللأمرة الثمن»^١.

٢. وقال عليه السلام في حديث آخر: «إن الله أدخل الزوج والزوجة على

١. وسائل الشريعة، ج ١٧، أبواب ميراث الأزواج، باب ١، ص ٥١٠، ح ١.

جميع أهل الموارث فلم ينقصهما من الربع والثلث.^١

٣. وروى أبو بصير: قرأ عليّ أبو جعفر (الامام الباقر) عليه السلام في الفرائض: إمراة توفيت وترك زوجها. قال: «المال للزوج». ورجل توفي وترك إمراة، قال: «للمراة الربع، وما بقي فللإمام».^٢

٤. وروى أبو عمر العبدى عن علي بن أبي طالب عليه السلام في حديث أنه قال: «ولا يُزاد الزوج على النصف ولا ينقص من الربع، ولا تزد المرأة على الربع ولا تنقص من الثلث، وإن كنّ أربعاً أو دون ذلك فهنّ فيه سواء».^٣

٥. وقال الإمام الصادق عليه السلام: «لا يكون الرد على زوج ولا زوجة».^٤
٦. وسئل الإمام أبو عبد الله الصادق عليه السلام عن النساء ما لهنّ من الميراث؟ فقال: «لهنّ قيمة الطوب والبناء والخشب والقصب، فأما الارض والعقارات فلا ميراث لهنّ فيه». قيل: فالبنات؟ قال: «البنات لهنّ نصيبهنّ منه». قيل: كيف صار ذا، ولهذه الثلث ولهذه الربع مسمّى؟ قال: «لأنّ المرأة ليس لها نسب ترث به وإنما هي دخيل عليهم، إنما صار هذا كذا لثلاث تزوج المرأة فيجىء زوجها أو ولدها من قوم آخرين فيزاحم قوماً آخرين في عقارهم».^٥

١. المصدر، ج ٢.

٢. المصدر، باب ٤، ص ٥١٥، ج ٣.

٣. المصدر، باب ٢، ص ٥١١، ج ١.

٤. المصدر، باب ٤، ص ٥١٦، ج ١.

٧. وروى محمد بن مسلم عن الإمام الباقر عليه السلام ، قال : سألته عن الرجل يتزوج المرأة ثم يموت قبل أن يدخل بها. فقال : «لها الميراث، وعليها العدة أربعة أشهر وعشراً...»^١

٨. وقال زرارة : سألت أبا جعفر (الإمام الباقر) عليه السلام عن الرجل يطلق المرأة؟ فقال : «يرثها وترثه مادام له عليها رجعة».^٢

٩. وروى عن الإمام الصادق عليه السلام قوله : «إذا طلق الرجل المرأة في مرضه ، ورثته مادام في مرضه ذلك وإن انقضت عدتها، إلا أن يصح منه». قيل : فإن طال به المرض؟ قال عليه السلام «ما بينه وبين سنة».^٣

١٠. وقال أبو ولاد الحنّاط : سألت أبا عبد الله (الإمام الصادق) عليه السلام عن رجل تزوج في مرضه ، فقال : «إذا دخل بها فمات في مرضه ورثته، وإن لم يدخل بها لم ترثه ونكاحه باطل».^٤

الأحكام:

الزوجية من أهم العلاقات السببية التي يتم التوارث بها ، ونشير هنا إلى القواعد العامة لتوارث الزوجين :

١. الزوجان لا ينضويان تحت أي من طبقات الوراث الثلاث بل يرث أحدهما الآخر في كل الأحوال ومع كل الطبقات مادامت الزوجية

١. المصدر . باب ٦ . ص ٥١٨ . ح ٣

٢. المصدر . باب ١٢ . ص ٥٢٩ . ح ١

٣. المصدر . باب ١٣ . ص ٥٣٠ . ح ٤

٤. المصدر . باب ١٤ . ص ٥٣٣ . ح ٢

٥. المصدر . باب ١٨ . ص ٥٣٧ . ح ١

مستمرة حتى ولو لم يدخل الزوج بزوجه، ولا يمنعهما أحد من الإرث بشكل كامل، بل يحجبهما وجود الولد من الحصة العليا إلى الحصة الدنيا.

٢. حصة الزوجة من تركه زوجها الرُّبع إن لم يكن له وَلَد والثُّمن إن كان له ولد (سواء كان الولد من زوجته هذه أو من غيرها). وحصة الزوج من تركه زوجته النصف إن لم يكن لها ولد والرُّبع إن كان لها ولد (سواء كان الولد منه أو من غيره).

وإذا انفرد الزوج - أي كان الوارث الوحيد لزوجته - كان له كل المال، أما إذا انفردت الزوجة ولم يكن معها وارث آخر، كان لها الربع فقط، والباقي للإمام المعصوم في عصر الحضور، وللحاكم الشرعي في عصر الغيبة ينفقه في أمور البر والإحسان.

٣. الزوجة لا ترث من الأرض، ولا من أعيان البناء والنخيل والأشجار، بل من قيمة الأعيان.

٤. إذا كان للميت أكثر من زوجة بالعقد الدائم قُسمت حصة الزوجة (الربع أو الثمن) عليهن بالسوية، ولا فرق في ذلك بين أن يكون بعضهن قديمات عهد بالزواج والبعض الآخر حديثات عهد بالزواج، كما لا فرق بين أن يكون لهن أولاد أو لا يكون.

٥. لا توارث في الزواج المؤقت (المتعة) حتى ولو كانت المدة عشرات السنين، فإذا مات أحد الزوجين بالزواج المؤقت لا يرثه الآخر في أي حال من الأحوال. نعم، باستطاعة أحدهما أن يوصي للآخر بمقدار من أمواله لا يتجاوز الثلث، فيكون من باب الوصية وليس الإرث، كما

بإستطاعتهم إستراط التوارث بينهما أو إستراط توريث أحدهما في عقد النكاح المؤقت ، فالظاهر وقوع التوارث أو التوريث حسب الشرط ، وإن كان الأحوط إستحباً - في هذه الصورة - التصالح مع باقي الورثة .

٦- إذا تزوّج الرجل في حالة المرض ومات في نفس المرض وقبل أن يدخل بزوجه لا ترثه الزوجة . أمّا إذا تزوّجت المرأة في حالة المرض ثم ماتت في نفس المرض فإنّ الزوج يرثها حتى ولو لم يدخل بها .

٧- إذا طُلقت الزوجة طلاقاً رجعيّاً ثم مات أحدهما في عدّة الطلاق الرجعي كان التوارث بينهما على حاله ، أما في الطلاق البائن فكل آثار الزوجية تنتهي بمجرد الطلاق ، ومن ذلك التوارث .

٨- إذا طلق الزوج زوجته في حال مرضه (سواء كان طلاقاً رجعيّاً أو بائناً) ثم مات قبل انقضاء سنة قمرية كاملة من الطلاق ورثته الزوجة بشروط ثلاثة :

ألف : أن لا تزوج بزواج آخر خلال هذه المدة .

باء : أن لا يكون الطلاق بطلب منها .

جيم : أن يستمر مرض الزوج إلى أن يموت في نفس المرض الذي طلقها فيه ، سواء كان موته بسبب المرض نفسه أو بسبب آخر . أما إذا عوفي من مرضه ثم مات لم ترثه الزوجة .

٤ - الإرث بعلاقة السبب

(العتق، ضمان الجريمة، الإصاح)

السنة الشريفة:

- ١- سئل الإمام الصادق عليه السلام عن امرأة أعتقت رجلاً، لمن ولاؤه؟ ولمن ميراثه؟ فقال: «للذي أعتقه، إلا أن يكون له وارث غيره»^١
- ٢- وقال أبو عبيدة: سألت أبا عبد الله (الإمام الصادق عليه السلام) عن رجل أسلم، فتوالى إلى رجل من المسلمين، فقال: «إن ضمن عقله وجنانيته ورثه وكان مولاه»^٢
- ٣- وروي عن الإمام أبي الحسن الأول (الرضا عليه السلام) أنه قال: «الإمام وارث من لا وارث له»^٣
- ٤- وروى المفيد في (المقنعة) أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يعطي تركة من لا وارث له من قريب ولا نسيب ولا مولى، فقراء أهل بلده وضعفاء جيرانه وخلفائه تبرعاً عليهم من ذلك»^٤

الأحكام:

١- وسائل الشريعة، ج ١٧، أبواب ميراث ولأه العتق، باب ٣، ص ٥٤٣، ح ١.

٢- أي دية ما يجتبه.

٣- المصدر، أبواب ولأه الجريمة والإقامة، باب ١، ص ٥٤٦، ح ٥.

٤- المصدر، باب ٣، ص ٥٤٨، ح ٥.

٥- المصدر، باب ٤، ص ٥٥٤، ح ١١.

أشرنا فيما سبق إلى أن من أهم العلاقات السببية للتوارث هو:
الزوجية، وبقيت أسباب أخرى هي التالية :

ثانياً: ولأه العتق

وتنشأ هذه العلاقة بين المولى وبين عبده إذا أعتقه ، حيث يرث المعتقُ عتيقه ، ولهذه المسألة شروط وتفاصيل لا نتطرق إليها بسبب عدم الحاجة لها ، إذ لا وجود للرق في عصرنا الحاضر.

ثالثاً: ولأه ضمان الجريمة

وتعني الجريمة: الجنائية، ويتحقق هذا السبب بأن يتفق شخص مع آخر أن يضمن جنايته بإزاء أن يرثه بعد موته ، وهذا العقد كما يصح من طرف واحد، يصح من الطرفين أيضاً، أي أن يضمن أحدهما الآخر ويرثه ، أو أن يتضامنا ويتوارثا.

ويشترط في صحة عقد ضمان الجريمة :

- ١- توافر شرائط الأهلية: البلوغ والعقل والقصد والإختيار.
- ٢- أن لا يكون للمضمون وارث أصلاً ، فإذا كان له وارث فإن هذا العقد لا ينفذ.
- ٣- أن يذكر في العقد ضمان الجنائية ، فلو اقتصر العقد على ذكر الإرث فقط لم ينعقد.
- ٤- عدم وجود أي مانع من موانع الإرث التي سنذكرها.

رابعاً: الإمامة

الإمام هو وارث من لا وارث له ، فلو مات الإنسان ولم يكن له أيُّ وارث نسبي ولا سببي ولا ضامن الجريرة ، فإنَّ إرثه للإمام المعصوم ، وفي عصر الغيبة يُصرف في أمور البرِّ والإحسان تحت إشراف الحاكم الشرعي.

ولو كان للميت زوجة دون أي وارث آخر ، فللزوجة نصيبها الأعلى وهو الربع ، والباقي للإمام ، أما لو كان الزوج هو الوارث الوحيد فإنه يأخذ كل التركة ولا يشاركه الإمام.

٥ - إرث الحمل

السنة الشريفة:

١- قال الإمام الصادق عليه السلام: «لا يُصَلَّى على المنفوس، وهو المولود الذي لم يستهل ولم يَصْحْ، ولم يورث من الدية ولا من غيرها، فإذا استهل فصلَّ عليه وورثه.»^١

٢- روى أبو بصير عن الإمام الصادق عليه السلام عن أبيه الإمام الباقر عليه السلام أنه قال: «إذا تحرك المولود تحركاً بيناً فإنه يرث ويورث، فإنه ربما كان أخرس»^٢.

الأحكام:

الحمل يرث بشرط ولادته حياً، وإليك تفاصيل هذا الحكم:

١- يكفي في توريث الحمل أن تكون نطفته قد انعقدت حين مات المورث، ولا يشترط ولوج الروح فيه.

٢- الحمل يرث مع من في طبقته، ويمنع الطبقات والمراتب التي تأتي بعده.

١- وسائل الشريعة: ج ١٧، أبواب ميراث الخشب وما أشبهه، باب ٧، ص ٥٨٧، ح ٥.

٢- المصدر، ح ٧.

٣. إذا كان للमित وارث آخر غير الحمل في نفس الطبقة ، فإذا عُلِمَ بجنسية الحمل (كونه ذكراً أو أنثى) وأنه واحد أو متعدد . كما هو ممكن في العصر الحاضر عن طريق السونار . عَزِلَ له نصيبه ، أما إذا لم يكن بالإمكان معرفة ذلك عَزِلَ له نصيب ذَكَرَيْن .

٤. عندما يُولَد الحمل ، فإذا وُلِدَ ميتاً قُسِمَ ما عَزِلَ له لسائر الورثة من طبقته . وإن وُلِدَ حياً فإذا كان من حيث الجنس والعدد كالمُتَوَقَّع أخذ ما عَزِلَ له ، وإن كان خلاف ذلك أعطي حصته وقُسِمَ الفائض لسائر الورثة من جديد .

٥. المقصود من الولادة حياً ليس إستمرار الحياة ، بل حتى لو وُلِدَ حياً ثم مات مباشرة أو بعد فترة قصيرة جداً ، يكفي في توريثه .

٦. لو كان الجنين حياً في بطن أمه وعلمنا بذلك يقيناً ولكنه سقط ميتاً فإنه لا يرث .

٧. لو وُلِدَ الحمل وشكٌ في حياته : هل أنه ولد حياً ثم مات مباشرة بعد لحظات ، أم أنه وُلِدَ ميتاً ، ولم يمكن إثبات أحد الأمرين بالطرق العلمية الحديثة ، لم يرث .

٦- الفرض والقراية

السنة الشريفة:

١- روى محمد بن مسلم عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام: «إِنَّ السَّهَامَ لَا تَكُونُ أَكْثَرَ مِنْ سِتَّةٍ»^١

٢- وروى عن الإمام الصادق عليه السلام قوله: «أَصْلُ الْفَرَائِضِ مِنْ سِتَّةٍ أَسْهُمٍ لَا تَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ وَلَا تَعُولُ عَلَيْهَا، ثُمَّ الْمَالُ بَعْدَ ذَلِكَ لِأَهْلِ السَّهَامِ الَّذِينَ ذَكَرُوا فِي الْكِتَابِ»^٢

الأحكام:

ينقسم الورثة - من حيث تحديد حصصهم من التركة - إلى قسمين:
الاول: الذين يرثون بالفرض، وهم الذين فرض الله لهم نصيباً معيناً من التركة في كتابه العزيز.

الثاني: الذين يرثون بالقراية، وهم الذين لم يُفرض لهم في الشريعة نصيب محدد.

١- وسائل الشريعة، ج ١٧، أبواب موجبات الإرث، باب ٦، ص ٤٢٢، ح ٥

٢- المصدر، ح ٨.

الوارثون بالفرض

الذين يرثون بالفرض هم ثلاثة عشر فئة والفروض هي ستة^١ :

١- الزوج مع عدم وجود ولد (أو حفيد) لزوجته الميتة (له النصف) ،
جاء ذلك في قوله تعالى ﴿ وَلَكُمْ يَصُفُّ مَا تَرَكُوا أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ
لَهُنَّ وَلَدٌ ﴾ .

٢- البنت المنفردة (لها النصف) جاء ذلك في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ
وَحِيدَةً فَلَهَا النَّصْفُ ﴾ .

٣- الأخت المنفردة لأب وأم ، أو لأب فقط (لها النصف) جاء ذلك
في قوله تعالى : ﴿ وَلَهُ أَخْتٌ فَلَهَا يَصُفُّ مَا تَرَكُوا ﴾ .

٤- الزوج مع وجود ولد (أو حفيد) لزوجته الميتة (له الربع) جاء في
قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْنَ ﴾ .

٥- الزوجة الدائمة مع عدم وجود ولد (أو حفيد) للزوج الميت (لها
الربع) ذكر ذلك في قوله تعالى : ﴿ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ
يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ ﴾ .

٦- الزوجة الدائمة مع وجود ولد (أو حفيد) للزوج الميت (لها الثمن)
قال الله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثَّمَنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ ﴾ .

١- الفروض : أي السهام والخصص المذكورة في القرآن ، وهي : النصف ، والربع ، والثمن ، والثلاث ، والثلث .

والسُّنَن .

٧. الأم، مع عدم وجود أولاد أو أحفاد للميت، وعدم وجود الحاجب، (لها الثلث) قال الله تعالى: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾.

٨. الإخوة والأخوات من الأم - في حالة التعدد - (لهم الثلث) جاء في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾.

٩. البنتان فأكثر - مع عدم وجود ابن للميت - (لهما أو لهن: الثلثان) قال عز وجل: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾.

١٠. الأختان فأكثر للأبوين، أو للأب وحده في حالة عدم وجود المتقرب بالأبوين، (لهما أو لهن: الثلثان) قال الله سبحانه: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾.

١١. الأب والأم مع وجود الولد أو الحفيد للميت ذكراً كان أو أنثى (لكل واحد منهما: السدس) قال الله تعالى: ﴿وَلِلأَبَوَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾.

١٢. الأم مع وجود الحاجب (لها السدس) قال تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾.

١٣. الأخ الواحد من الأم أو الأخت الواحدة من الأم (له أو لها: السدس) قال تعالى: ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾.

الوارثون بالقربة

أما الذين يرثون بالقربة فهم:

١. الأولاد الذكور.

٢. البنات مع وجود البنين.

٣. الأب (في حالة عدم وجود ولد للميت).

٤. الأجداد والجندات.

٥. الإخوة والأخوات (معاً) للأبوين، أو للأب وحده.

٦. كل أصناف الطبقة الثالثة وهم الأعمام والعمات والأخوال والخاللات وأولادهم.

فروع

١. تبين مما سبق أن بعض الورثة يرث دائماً بالفرض فقط، وبعضهم يرث دائماً بالقربة فقط، وبعضهم يرث بالفرض تارةً وبالقربة أخرى كالبنات والأخوات.

٢. كلما ذكر الولد (ذكراً كان أو أنثى) يقوم مقامه الأحفاد مهما نزلت الأجيال، فمثلاً حينما يرث في الطبقة الأولى أولاد الميت إلى جانب الأب والأم فإن لم يكن للميت أولاد إطلاقاً بل كان له أحفاد، يقوم الأحفاد مكان آبائهم فيرثون حصص آبائهم إلى جانب والدي الميت.

وكذلك في الإخوة والأخوات في الطبقة الثانية، فلو لم يكن أحد من الإخوة والأخوات حياً وكان لهم أولاد ورث الأولاد حصص آبائهم فيكون الورثة أولاد الإخوة أو أولاد الأخوات إلى جانب الأجداد

والجدات.

٣. هناك تفاصيل كثيرة لتحديد الحصص في تقسيم الإرث لا يسع المجال ذكرها وهي مذكورة في الكتب الفقهية المفصلة.^١

١. للمزيد من التفاصيل راجع: الفقه الاسلامي (٤ أجزاء) الجزء الرابع، كتاب الإرث (وهو يحتوي على تعليقات وآراء المؤلف على كتاب العروة الوثقى ومسائل مذهب الأحكام).

٧- الفائض والنقص

السنة الشريفة:

١- روي عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «أصل الفرائض من ستة أسهم، لا تزيد على ذلك ولا تعول عليها، ثم المال بعد ذلك لأهل السّهام الذين ذكروا في الكتاب.»

الأحكام:

عند تقسيم التركة نواجه إحدى ثلاث حالات:

١- إما أن تكون حصص الورثة كاملة ومتطابقة مع التركة دون نقص أو فائض، كما لو كان الوارث: زوجاً مع أخت واحدة، فحصة كل واحدٍ منهما النصف، أو إذا كان الوارث: أبوان مع بنتين أو أكثر، فللأبوين الثلث (لكل واحد منهما السدس) وللبنتين أو البنات الثلثان. ففي مثل هذه الحالة لا تحدث أية إشكالية في التقسيم، ويأخذ كل وارث حصته دون نقص أو زيادة.

٢- وإما أن تكون التركة أقل من حصص الورثة، كما لو كان الوارث يتشكل من: أبوين مع بنت واحدة مع زوج، فحصة الأبوين: الثلث

١- وسائل الشيعة، ج ١٧، أبواب موجبات الإرث، باب ٦، ص ٤٢٢، ح ٨.

(لكل واحدٍ منهما السدس)، وحصّة البنت الواحدة: النصف، وحصّة الزوج: الربع، وإذا جمعنا الثلث والنصف والربع، كانت النتيجة نقص التركة عن الحصاص، وهكذا إذا كان الورثة: أبوان مع بنتين أو أكثر مع الزوجة، فحصّة الأبوين: الثلث، وحصّة البنات: الثلثان، وحصّة الزوجة: الثُمن، فهنا تنقص التركة عن الحصاص أيضاً، فعلى من يدخل النقص؟

٣. و إما أن تكون التركة أكثر من الحصاص، كما لو كان الورثة: زوجةً وبنتاً فقط، فحصّة الزوجة: الثُمن، وحصّة البنت الواحدة: النصف، فيبقى فائض من التركة بعد إعطاء الثُمن والنصف، وهكذا لو كان الوارث: أبوان مع زوجة مع بنت واحدة، حيث تكون حصّة الأبوين: الثلث، وحصّة البنت الواحدة: النصف، وحصّة الزوجة: الثُمن، فيبقى فائض من التركة أيضاً، فكيف يتم التعامل مع الفائض؟

٨ - علاج من يدخل النقص؟

السُّنة الشريفة:

١. روى زرارة: «إذا أردت أن تلقي العول فإنما يدخل النقصان على الذين لهم الزيادة من الولد والإخوة من الأب، وأمّا الزوج والإخوة من الأم فإنهم لا ينقصون عما سُمّي لهم شيئاً»^١
٢. وروى أبو بصير عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «أربعة لا يدخل عليهم ضرر في الميراث: الوالدان، والزوج، والمرأة»^٢
٣. وجاء عن الإمام الباقر عليه السلام في حديث: «وإن الزوج لا ينقص من النصف شيئاً إذا لم يكن معه ولد، ولا تنقص الزوجة من الربع شيئاً إذا لم يكن ولد»^٣

الأحكام:

في حالة كون التركة أقل من حصص الورثة يدخل النقص على الفئات التالية:

- ١- البنت الواحدة.

١. وسائل الشيعة، ج ١٧، أبواب موجبات الإرث، باب ٧، ص ٤٢٥، ح ١

٢. المصدر، ج ٣.

٣. المصدر، ص ٤٣٨، ح ٩.

٢- البنتين فأكثر.

٣- الأخت لأبوين، أو لأب.

٤- الأختين فأكثر لأبوين أو لأب.

ولا يدخل النقص على الزوج أو الزوجة بل يأخذ كل واحد منهما نصيبه المقرر، رغم أن نقص التركة عن الحصص إنما يحدث بسبب وجود أحدهما مع الورثة في بعض الصور.

٩- وامن الفائض؟

السُّنة الشريفة:

١- قال الإمام الصادق عليه السلام: «كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: إذا كان وارث ممن له فريضة فهو أحقّ بالمال.»^١

الأحكام:

في حالة كون التركة أكثر من السهام فإنَّ الفائض يُعاد تقسيمه على بعض الورثة من أصحاب الفروض في نفس الطبقة ولا يُعطى شيء لأحدٍ من الطبقات الأخرى المتأخرة، وتُسمى هذه العملية بـ «الرد».

والفئات الذين يُردّ عليهم الفائض هم:

١- البنت الواحدة أو البنات.

٢- الأخت الواحدة أو الأخوات (لأبوين أو لأب).

٣- الأم (مع عدم وجود الحajib).

٤- كلاله الأم (في صورة عدم وجود وارث آخر من طبقتهم).

٥- الزوج إذا لم يكن وارث آخر معه.

ولا يُرد شيء من الفائض على الزوجة في أيِّ حال من الأحوال،

١- وسائل النجاة: ج ١٧، أبواب موجبات الإرث، باب ٢، ص ٤١٨، ح ٢.

وإذا لم يكن معها وارث آخر - بما فيهم ضامن الجريمة - فالزيادة تُعطى
للإمام في زمن الحضور، ولنائبه العام في عصر الغيبة.

١٠- موانع الإرث:

١- الكفر

السنة الشريفة:

- ١- قال سماعة أنه سأل أبا عبد الله (الإمام الصادق) عليه السلام عن المسلم هل يرث المشرك؟ فقال: «نعم، فأما المشرك فلا يرث المسلم.»
- ٢- وقال الإمام الصادق عليه السلام: «لا يتوارث أهل ملتين، نحن نرثهم ولا يرثونا، إن الله لم يزدنا بالإسلام إلا عزاً.»
- ٣- وروي عنه عليه السلام في يهودي أو نصراني يموت وله أولاد غير مسلمين، فقال: «هم على موارثهم.»
- ٤- وسئل الإمام الباقر عليه السلام أرايت المؤمن له على المسلم فضل في شيء من الميراث والقضاء والأحكام حتى يكون للمؤمن أكثر مما يكون للمسلم في الموارث أو غير ذلك؟ فقال: «لا، هما يجريان في ذلك مجرى واحداً إذا حكم الإمام عليهما، ولكن للمؤمن فضل على المسلم في أعماله...»

١- وسائل الشريعة، ج ١٧، أبواب موانع الإرث، باب ١، ص ٣٧٥، ح ٥.

٢- المصدر، ج ٦.

٣- المصدر، باب ٥، ص ٣٨٥، ح ٣.

٤- المصدر، باب ١٥، ص ٣٩٨، ح ٢.

٥. قال عبد الله بن سنان: سألت أبا عبد الله عليه السلام بم يكون الرجل مسلماً تحل مناكنه وموارثه، وبم يحرم دمه؟ قال: «يحرم دمه بالإسلام إذا ظهر، وتحل مناكنه وموارثه.»

الأحكام:

الوارث يرث وفقاً لأحكام وتقسيمات الشريعة بشرط عدم وجود أي مانع من موانع الإرث التالية:

الأول: الكفر، فالكافر لا يرث المسلم، بينما المسلم يرث الكافر وإليك بعض التفاصيل:

ألف: إذا مات المسلم وكان جميع ورثته كفّاراً لا يرثه أحد منهم وورثته الإمام.

باء: إذا مات الكافر وكان له وارث مسلم وكافر، كان الإرث للمسلم حتى ولو كان بعيداً ولا يرثه الكافر، أما لو كان جميع ورثته كفّاراً قُسم الإرث بينهم حسب قواعد دينهم.

جيم: إختلاف مذاهب المسلمين ليس مانعاً من الإرث فالمسلمون يتوارثون فيما بينهم وإن اختلفت مذاهبهم.

دال: الطفل غير البالغ تابع في الاسلام والكفر لوالديه، فمن كان أبواه مسلمين فهو مسلم، وكذلك من كان أحد أبويه مسلماً حين

١. وسائل الشيعة، ج ١٤، كتاب النكاح، أبواب ما يحرم بالكفر، باب ١٠، ح ١٧.

إنعقاد نطقته أو بعد ذلك فهو مسلم أيضاً لأن الطفل تابع لأشرف
الأبوين ، ولو كان الأبوان كافرين فأسلما أو أسلم أحدهما كان الطفل
مسلماً أيضاً.

٢ و ٣ - القتل والرق

السنة الشريفة:

١. روي عن الإمام الصادق عليه السلام: قال رسول الله ﷺ: «لا ميراث للقاتل»^١.
٢. وروي عن الإمام الباقر عليه السلام أن: «المرأة تراث من دية زوجها ويرث من ديتها ما لم يقتل أحدهما صاحبه»^٢.
٣. وروي عن أبي جعفر الباقر عليه السلام أن أمير المؤمنين قال: «إذا قتل الرجل أمه خطأ ورثها، وإن قتلها متعمداً فلا يرثها»^٣.
٤. وقال حفص بن غياث: سألت جعفر بن محمد الصادق عليه السلام عن طائفتين من المؤمنين، إحداهما باغية والأخرى عادلة، إقتلوا فقتل رجل من أهل العراق أباه أو ابنه أو أخاه أو حميمه وهو من أهل البغي وهو وارثه، أيرثه؟ قال: «نعم، لأنه قتله بحق»^٤.

١. وسائل الشيعة، ج ١٧، أبواب موانع الإرث، باب ٧، ص ٣٨٨، ح ١.

٢. المصدر، باب ٨، ص ٣٩٠، ح ٢.

٣. المصدر، باب ٩، ص ٣٩١، ح ١.

٤. المصدر، باب ١٣، ص ٣٩٧، ح ١.

٥. وقال الإمام الصادق عليه السلام - في حديث - أنه : «لا يرث عبدٌ حراً»^١

الأحكام:

الثاني من موانع الإرث: القتل، فالقاتل لا يرث المقتول إن كان القتل عمداً وظلماً:

ألف: إذا كان القتل بحق، فالقاتل يرث المقتول حتى في حالة العمد.
باء: إذا كان القتل خطأً أو شبه العمد ورث القاتل المقتول، ولكنه لا يرث من ديته.

جيم: لا فرق في مانعية القتل العمدي عن الإرث بين أن يكون القتل بمباشرة القاتل (كما لو أطلق النار عليه عمداً وبقصد القتل فقتله) أو أن يكون القتل بالتسبب أي بشكل غير مباشر (كما لو خرب مكابح سيارته فاصطدم بسبب هذا العمل وقُتل).

الثالث من موانع الإرث الرق، فالرقيق لا يرثون من الأحرار. (ولأن هذه المسألة ليست مورد الحاجة في عصرنا هذا، لا نتطرق إلى تفاصيلها).

١. انظر، ج ١٦، ص ٤١٠، ح ٦٠.

موانع الإرث:

٤- الولادة من الزنا

السنة الشريفة:

١- قال الإمام الصادق عليه السلام: «أَيُّمَا رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى وَلِيدَةٍ قَوْمٍ حَرَاماً ثُمَّ اشْتَرَاهَا فَادَّعَى وَلَدَهَا فَإِنَّهُ لَا يورث منه، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرِ»^١

٢- وجاء عن محمد بن الحسن الأشعري أنه كتب بعض أصحابنا إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام معي يسأله عن رجل فجر بامرأة ثم إنه تزوجها بعد الحمل، فجاءت بولد هو أشبه خلق الله به، فكتب عليه السلام بخطه وخاتمه: «الْوَلَدُ لِغَيَّةٍ لَا يورث»^٢

الأحكام:

الرابع من موانع الإرث، الولادة من الزنا:

ألف: إذا وُلِدَ شخص من الزنا (والعياذ بالله) فإذا كان الزنا من الطرفين (الرجل والمرأة) فلا توارث بين ولد الزنا وبين الزانيين، ولا بينه

١. وسائل الشيعة، ج ١٤، أبواب نكاح العبيد والإماء، باب ٧٤، ص ٥٨٣، ح ١.

٢. أبي ولد الزنا.

٣. المصدر، ج ١٧، أبواب ميراث ولد الملاعة، باب ٨، ص ٥٦٧، ح ٢.

وبين أقاربهما.

باء: وإذا كان الزنا من طرف واحد، إنتفى التوارث بين ولد الزنا وبين الزاني وأقاربه، وبقي التوارث بينه وبين الطرف الآخر الذي لم يكن زانياً وبين أقاربه أيضاً.

جيم: المتولّد من وطئ الشبهة، أو من الوطئ الحرام (غير الزنا) كالوطئ في شهر رمضان، أو في الإعتكاف، أو في حالة الإحرام، كل ذلك لا يكون ولد زنا، بل هو ولد شرعي ويرث كما سائر الأولاد.

دال: المتولّد من الزنا يتوارث مع أقربائه الشرعيين كالزوجة أو الزوج والأولاد إضافة إلى أحد أبويه الذي لم يعتبره الشرع زانياً وأقربائه كما ذكرنا.

موانع الإرث:

٥ - اللعان لنفي الولد

السنة الشريفة:

- ١- روي عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام: «أن ميراث ولد الملاعنة لأمه، فإن لم تكن أمه حية فلا قرب الناس إلى أمه: أخواله.»
- ٢- وروى محمد بن مسلم: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل لاعن إمرأته وانتفى من ولدها ثم أكذب نفسه بعد الملاعنة وزعم أن ولدها ولده، هل تُردّ عليه؟ قال: «لا ولا كرامة، لا تُردّ عليه ولا تحلّ له إلى يوم القيامة» فقلت: إذا أقرّ به الأب هل يرث (الابن) الأب؟ قال: «نعم، ولا يرث الأب الابن.»^١

الأحكام:

الخامس من موانع الإرث، اللعان لنفي الولد:
ألف: إذا لاعن الرجل زوجته لنفي الولد وكان اللعان جامعاً
للسرائط المذكورة في أحكام اللعان إنتفى الولد منه وانقطعت صلة

١- وسائل الشيعة. ج ١٧، أبواب ميراث ولد الملاعنة، باب ١، ص ٥٥٦، ح ٢

٢- المصدر باب ٢، ص ٥٥٨، ح ٢.

النسب بينهما، ويترتب على ذلك أحكام عديدة، منها: عدم التوارث بينه وبين الأب، وبينه وبين أقاربه عن طريق الأب.^١
باء: إذا رجع الأب - بعد وقوع اللعان وصحته - عن إنكاره ونفيه للولد فاعترف به وأنه ولده، عاد الارث بينهما من جانب واحد، أي ورثه الولد، أما الأب فلا يعود إليه الإرث بعد الإعتراف.

١. للمزيد عن أحكام اللعان راجع: (أحكام المعاملات) فصل: الظهار والابلا، واللعان (للمؤلف)، أو كتاب (أحكام الطلاق ومعالجة تفكك الأسرة) من سلسلة: الوجيز في الفقه الاسلامي (للمؤلف).

١١- الحلب

السنة الشريفة:

١- روي عن أبي جعفر (الإمام الباقر) عليه السلام أنه قال: «ليس للإخوة من الأب والأم، والإخوة من الأب، ولا للإخوة من الأم مع الأب شيء، ولا مع الأم شيء»^١

٢- وروي أبو بصير أنه سأل أبا عبد الله (الإمام الصادق) عليه السلام عن رجل مات وترك أباه وعمه وجدّه، فقال: «حَجَبَ الأبُ الجدَّ عن الميراث، وليس للعم ولا للجد شيء»^٢

٣- وروي عن الإمام الصادق عليه السلام في امرأة توفيت وترك زوجها وأُمّها وأباها وإخوتها؟ قال: «هي من ستة أسهم: للزوج النصف (ثلاثة أسهم) وللأب الثلثان (سهمان) وللأم السدس، وليس للإخوة شيء، نقصوا الأم وزادوا الأب، لأن الله تعالى قال: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾»^٣

١- وسائل الشريعة، ج ١٧، أبواب ميراث الأبوين والأولاد، باب ١٩، ص ٤٦٧، ح ١

٢- المصدر، ص ٤٦٨، ح ٣

٣- المصدر، باب ١٠، ص ٤٥٥، ح ٦٤

٤. وقال الإمام الصادق عليه السلام: «الأم لا تنقص عن الثلث أبداً إلا مع الولد والإخوة إذا كان الأب حياً»^١

٥. وقال عليه السلام في حديث آخر: «... ولا يحجب الأم عن الثلث الإخوة والأخوات من الأم مابلغوا، إلا أخوان، أو أخ وأختان، أو أربع أخوات لأب أو لأب وأم، أو أكثر من ذلك»^٢

٦. وقال عليه السلام: «المسلم يحجب الكافر ويرثه، والكافر لا يحجب المسلم ولا يرثه»^٣

الأحكام:

الحجب هو: حرمان بعض الأقارب من كل الإرث أو بعضه بسبب وجود شخص آخر أو أشخاص آخرين من أقارب الميت، سواء كان الحاجب وارثاً (كالولد حيث يحجب الزوجين عن نصيهما الأعلى) أو غير وارث (كالأخ حيث يحجب الأم عن بعض الإرث من دون أن يرث) - كما سيأتي -.

ويطلق على الحجب الكامل (حجب حرمان) وعلى حجب البعض (حجب نقصان):

١. حجب الحرمان هو حجب الوارث الأقرب للوارث الأبعد عن

١. المصدر، باب ١٢، ص ٤٥٨، ح ١.

٢. المصدر، باب ١٣، ص ٤٥٩، ح ١.

٣. المصدر، باب ١٥، ص ٤٦٠، ح ١.

كل الإرث كما يحجب الأبوان والأولاد، ورثة الطبقة الثانية وهم الأجداد والإخوان عن الإرث تماماً، وكما يحجب ورثة الطبقة الثانية من يأتون بعدهم في الطبقة الثالثة.

٢- أما حجب النقصان فأبرز موارده ثلاثة :

الاول: الولد - ذكراً كان أو أنثى، واحداً كان أو متعدداً - يحجب الزوج والزوجة عن النصف والربع إلى الربع والثلث.

الثاني: الولد يحجب الأبوين عن الزيادة على السدسين، وأحد الأبوين عن الزيادة على السدس، إلا إذا كان الولد بنتاً واحدة مع الأبوين أو أحدهما فإنها لا تحجب عن الزيادة، أو كان بنتين فأكثر مع أحد الأبوين فإنهن لا يحجبانه عن الزيادة.

وأولاد الأولاد وأحفادهم يؤدّون نفس الدور في الحجب في الموردين السابقين.

الثالث: الإخوة والأخوات - ورغم أنهم لا يرثون مع وجود الأبوين أو أحدهما لأنهم من الطبقة الثانية من الورثة - ولكنهم يمنعون الأم أن ترث أكثر من السدس إن لم يكن للميت ولد، وذلك بشروط :

١- أن يكونوا أخوين أو أكثر، أو أخاً وأختين، أو أربع أخوات.

٢- أن لا يكون في أحد منهم شيء من موانع الإرث.

٣- أن يكونوا أحياء عند موت المورث.

٤- أن يكون الأب حياً.

٥- أن يكونوا إخوة الميت للأبوين، أو للأب فقط، أما الإخوة للأم فقط فلا يحجبون.^١

٦- واشترط بعضهم أن يكونوا جميعاً مولودين فعلاً فلا يحجب الحمل، ولكن فيه تردد، ولا يُترك الإحتياط بالتراضي في مثل هذه الحالة.

وينبغي أن تشير إلى أن أولاد الإخوة لا يحجبون الأم، بل يقتصر حجبها على وجود الإخوة أنفسهم.

١. لعل الحكمة في ذلك أن الأب في مثل هذه الحالة يتحمل أعباء هؤلاء الإخوة، فجعل التشريع للأب المزيد من الإرث على حساب الأم التي تُمنع عن الزائد على التمسس.

١٢- الحبوة

السنة الشريفة:

- ١- روي عن الإمام الصادق (ع) أنه قال: «إذا مات الرجل فللأكبر من ولده سيفه ومصحفه وخاتمه ودرعه.»^١
- ٢- وقال (عليه السلام): «الميت إذا مات فإن لابنه الأكبر: السيف والرحل والثياب، ثياب جلده.»^٢

الأحكام:

- يختص الإبن الأكبر للميت ببعض تركته ويسمى الحبوة، وهي: ثياب بدنه، وخاتمه، وسيفه، ومصحفه، فهذه الأشياء الأربعة لا تُعد من التركة التي تُقسَّم على الورثة، بل تُعطى للإبن الأكبر فقط دون أن ينقص شيء من حصته من الإرث، وإليك بعض تفاصيل هذا الحكم:
- ١- إذا كان الإبن الأكبر أكثر من واحد (كالتوأم) تُقسَّم الحبوة بينهما بالسوية.
 - ٢- يشترط في الحبوة أمور:

١- وسائل الشريعة، ج ١٧، أبواب ميراث الأبوين والأجداد، باب ٣، ص ٤٣٩، ح ٢

٢- المصدر، ص ٤٤٠، ح ٥

ألف: أن يكون الإبن الأكبر من الصلب، (أي الإبن المباشر للميت، وليس إبن الإبن)، فلا حبة للحفيد.

باء: أن لا يكون في الإبن الأكبر شيء من موانع الإرث المذكورة سابقاً.

جيم: أن لا يكون الإبن الأكبر ممن لا يعتقد فقهاً بالحبة.

دال: أما العقل والبلوغ فلا يشترطان فيه، فتعطى الحبة ولو كان مجنوناً أو صغيراً غير بالغ.

هاء: أن لا تقتصر تركة الميت على عناصر الحبة فقط، فإذا لم يترك الميت غير هذه الأشياء فلا حبة وقُسمت بين التركة حسب موازين الإرث.

٣- الحبة تكون في تركة الأب لا غير، فلا حبة في إرث غير الأب، ولا يشترط في الأب أن يكون مسلماً.

٤- لو كانت عناصر الحبة متعددة كعدد من الخواتم، أو السيوف، أو المصاحف إختص الإبن بواحد فقط، إلا في الثياب فقد قيل أن كل ثياب الميت تكون من الحبة ولكن الأحوط فيها أيضاً الإقتصار على ثياب بدنه حسب الروايات.

٥- لو كان بعض أفراد الحبة مما يحرم على الرجل إستعماله كخاتم المذهب أو الثوب المصنوع من الحرير الخالص، لا يكون داخلاً في الحبة.

٦- لو أوصى بشيء من عناصر الحبة وكان بمقدار أو أقل من الثلث

كانت الوصية نافذة ، وإذا كان أكثر من الثلث توقف العمل بالوصية في الزائد على إذن الإبن الأكبر وليس سائر الورثة.

٧. لو كان بعض الورثة أو جميعهم قاصرين (كانوا صغاراً مثلاً) فإن الحبوة لا تسقط بل يختص بها صاحبها.

الفصل الرابع:

جداول الإرث



تمهيد:

إذا واجهتم حالة وفاة وأردتم تقسيم تركة الميت، فبإمكانكم العمل كالتالي:

١. قراءة دقيقة للقواعد العامة للإرث ووضع علامة على القواعد التي ترتبط بالحالة المطروحة.

٢. تحديد الأقرباء الذين يرثون من الميت بناءً على تقسيم الوراث إلى انطبقات الثلاث المذكورة سلفاً، مع ملاحظة موانع الإرث، وهل يوجد في الورثة أو بعضهم شيء من موانع الإرث أم لا؟

٣. إذا تم تحديد مجموعة الأفراد الذين يرثون الميت، عليكم مراجعة الجداول التالية والبحث عن النموذج الذي ينطبق على الحالة المطروحة لمعرفة حصة كل وارث من التركة، وكما تلاحظون فإن الحصص المذكورة بالأرقام العشرية وذلك حسب ما جاء في كتاب الله والسنة الشريفة ونهج الفقهاء الكرام.

مثال تطبيقي:

شخص مات وله من الأقارب كالتالي:

أم، وزوجة، و٤ بنين، وثلاث بنات، وجدّه لأبيه، وثلاث إخوة، وأختان، وعم وعمتان، وثلاث أخوال وخالة واحدة، ومجموعة من أحفاد وأولاد الإخوة وأولاد العم والخال.

بمراجعة القواعد نجد أن الطبقة الأولى من الورثة تتشكل من الأبوين والأولاد (ذكوراً وإناثاً) إلى جانب أحد الزوجين.

إذن، نحذف الإخوة والأخوات والجدة لأنهم من الطبقة الثانية، فلا يرثون شيئاً.

وكذلك نحذف الأعمام والعَمَّات والأخوال والخالات وأولادهم لأنهم يشكلون الطبقة الثالثة، فلا يرثون أيضاً.

كما نحذف الأحفاد أيضاً لأنهم، وإن كانوا من الطبقة الأولى، إلا أنهم يقومون مقام آبائهم عند عدمهم، فما دام أحد من الأولاد موجوداً فلا يرث أحد من الأحفاد.

النتيجة:

الورثة حسب القواعد الشرعية هم:

١- الأم. ٢- الزوجة. ٣- الأولاد (٤ بنين وثلاث بنات).

والنموذج الذي ينطبق على هذه الحالة من الجدول هو الرقم (٣٣) فيكون التقسيم كالتالي: (حسب الموجود في الجدول) للزوجة الثمن، وللأم السدس، والبقية للأولاد (للمذكر مثل حظ الأنثيين). وهكذا في سائر الحالات المشابهة.

الطبق الاول: الآباء والاولاد وأحد الزوجين

القرآن الكريم:

قال الله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِنْهُ حَقٌّ لِلْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ أَلْتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لِلَّهِ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الشُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ عَآبِآؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِنْ اللَّهِ إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تَوْصُونَ بِهَا أَوْ دِينَ﴾ النساء: ١١-١٢

السنة الشريفة:

١- روي عن أبي جعفر (الامام الباقر) ع في رجل مات وترك

زوجته وأبويه، قال: «للمرأة الربع، وللأم الثلث، وما بقي فللأب»
وسئل عن امرأة ماتت وترك زوجها وأبويها، قال: «للزوج النصف،
وللأم الثلث من جميع المال، وما بقي فللأب».^١

٢. قال محمد بن مسلم: أقرأني أبو جعفر (الإمام الباقر) عليه السلام صحيفة
كتاب الفرائض التي هي إملاء رسول الله ﷺ وخط علي بيده
فوجدتُ فيها:

«رجل ترك إبنته وأمه، للإبنة النصف ثلاثة أسهم، وللأم السدس
سهم، يُقسَّم المال على أربعة أسهم فما أصاب ثلاثة أسهم فللإبنة،
وما أصاب سهماً فللأم».
قال: وقرأتُ فيها:

«رجل ترك إبنته وأباه، للإبنة النصف ثلاثة أسهم، وللأب السدس
سهم، يُقسَّم المال على أربعة أسهم، فما أصاب ثلاثة أسهم فللإبنة،
وما أصاب سهماً فللأب»:
قال محمد: ووجدتُ فيها:

«رجل ترك أبويه وإبنته، فللإبنة النصف، ولأبويه لكل واحد منهما
السدس، يُقسَّم المال على خمسة أسهم، فما أصاب ثلاثة فللإبنة، وما
أصاب سهمين فللأبوين».^٢

١. وسائل الشريعة، ج ١٧، أبواب ميراث الأبوين والأولاد، باب ١٦، ص ٤٦٢، ح ٨.

٢. المنهاج، باب ١٧، ص ٤٦٢، ح ١.

٣. وروى عن الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام أنهما سُئلا عن امرأة تركت زوجها وأمها وابنتيها، فقال: «للزوج الربع، وللأم السدس، وللإبنتين ما بقي، لأنهما لو كانا رجلين لم يكن لهما شيء إلا ما بقي، ولا تزد المرأة أبداً على نصيب الرجل لو كان مكانها.

وإن ترك الميِّت أماً أو أباً وامراً وابنة، فإنَّ الفريضة من أربعة وعشرين سهماً، للمرأة الثمن ثلاثة أسهم من أربعة وعشرين، ولأحد الأبوين السدس أربعة أسهم، وللإبنة النصف إثني عشر سهماً، وبقي خمسة أسهم هي مردودة على سهام الإبنة وأحد الأبوين على قدر سهامهما ولا يُردّ على المرأة شيء.

وإن ترك أبوين وامراً وبتناً فهي أيضاً من أربعة وعشرين سهماً، للأبوين السدسان، لكل واحد منهما أربعة أسهم، وللمرأة الثمن ثلاثة أسهم، وللإبنة النصف، إثني عشر سهماً، وبقي سهم واحد مردود على الإبنة والأبوين على قدر سهامهم ولا يُردّ على المرأة شيء.

وإن ترك أباً وزوجاً وابنة، فللأب سهمان من اثني عشر وهو السدس، وللزوج الربع ثلاثة أسهم من اثني عشر، وللإبنة النصف، ستة أسهم من اثني عشر، وبقي سهم واحد مردود على الإبنة والأب على قدر سهامهما، ولا يُردّ على الزوج شيء.

ولا يرث أحد من خلق الله مع الولد إلا الأبوان والزوجة، فإن لم يكن ولد وكان ولد الولد، ذكوراً، كانوا أو إناثاً، فإنهم بمنزلة

الولد، وولد البنين بمنزلة البنين يرثون ميراث البنين، وولد البنات بمنزلة البنات يرثون ميراث البنات، ومحجبون الأبوين والزوج والزوجة عن سهامهم الأكثر وإن سفلوا ببطنين وثلاثة وأكثر، يرثون ما يرث ولد الصلب ومحجبون ما يحجب ولد الصلب»^١.

٤. وروي عن الإمام الصادق عليه السلام: «لو أن امرأة تركت زوجها وأبويها وأولاداً ذكوراً وإناثاً، كان للزوج الربع في كتاب الله، وللأبوين السدسان، وما بقي للذكر مثل حظ الأنثيين»^٢.

٥. وسئل الإمام الصادق عليه السلام عن رجل ترك ابنته وأخته لأبيه وأمه، فقال: «المال كله لابنته»^٣.

جدول الإرث للطبقة الأولى:

قواعد تمهيدية:

الأولى: أولاد الأولاد يقومون مقام آبائهم في الطبقة الأولى عندما لا يكون أحد من الأولاد موجوداً، وحينئذ يرثون حصة آبائهم، فإذا كان للميت ولد وبنت قد ماتا قبله وتركوا أولاداً (أي أحفاد الميت) فإن أحفاد الميت من إبنه يرثون حصة أبيهم لو كان حياً وأحفاد الميت من ابنته

١. انكافي، ج ٧، كتاب الموارث، باب ميراث الولد مع الزوج والمرأة والأبوين، ص ٩٧، ح ٣.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٧، أبواب ميراث الأبوين والأولاد، باب ١٨، ص ٤٦٧، ح ٤.

٣. المنصور، أبواب ميراث الإخوة والأجداد، ص ٤٧٦، ح ٥.

يرثون حصّة أهمهم لو كانت حيّة، كل ذلك إلى جانب الأبوين وأحد الزوجين.

الثانية: ثم إنّ الأحفاد لو كانوا من جنس واحد فالمال بينهم بالتساوي، أما لو كانوا ذكوراً وإناثاً فللذكر مثل حظ الانثيين، وهذا الحكم ينطبق على الأحفاد من الإبن والأحفاد من البنت بلا فرق.

الثالثة: وإذا كان للميت عدة أولاد وكان قد مات أحدهم قبله وخلف أولاداً (أي أحفاداً للميت) فإن هؤلاء الأحفاد لا يرثون شيئاً مادام واحد من أولاد الميت حيّاً، إذن فالأحفاد إنما يرثون عندما لا يوجد أي واحد من أولاد الميت للصلب (ذكوراً وإناثاً) ومع وجود واحد منهم لا يرث الأحفاد مهما كان عددهم.

أولاً: الأب مع سائر الورثة من الطبقة الأولى

١- الأب وحده:	له كل المال.
٢- أب + أم (مع وجود الحajib):	السدس للأم، والبقية للأب.
٣- أب + أم (دون وجود الحajib):	الثالث للأم، والبقية للأب.
٤- أب + زوج:	لكل واحد منهما النصف.
٥- أب + زوجة:	للزوجة الربع، والباقي للأب.
٦- أب + بنت واحدة:	الربع للأب، والباقي للبنت.

٧. أب + بنتين أو أكثر:	الخمس للأب، والباقي للبنات بالسوية.
٨. أب + ابن واحد أو أكثر:	السدس للأب، والباقي للإبن الواحد أو الأبناء بالسوية.
٩. أب + أولاد ذكور وإناث:	السدس للأب، والباقي للأولاد (للبنات نصف الإبن).
١٠. أب + بنت واحدة + زوج:	ربع التركة للزوج، ويُقسَّم الباقي أربعة أقسام: قسم للأب وثلاثة أقسام للبنات.
١١. أب + بنتين أو أكثر + زوج:	الربع للزوج، والسدس للأب، والباقي للبنات بالسوية.
١٢. أب + ابن واحد أو أكثر + زوج:	الربع للزوج، والسدس للأب، والبقية للإبن الواحد أو الأبناء بالسوية.
١٣. أب + أولاد ذكور وإناث + زوج:	الربع للزوج، والسدس للأب، والباقي للأولاد (للإبن ضعف البنت).
١٤. أب + زوجة + بنت واحدة:	الثلث للزوجة، ويُقسَّم الباقي أربعة أقسام: ربع للأب، وثلاثة أرباع للبنات.
١٥. أب + زوجة + بنتين أو أكثر:	الثلث للزوجة، ويُقسَّم الباقي خمسة

١. قد يسأل القارئ: كيف صار الخمس للأب بينما لم يكن هذا الرقم العشري ضمن السهام المقررة في كتاب الله للورثة؟ نقول: في حال اجتماع الأب مع البنتين فصاعداً، فإن الأب له السدس. وللبنات الثلثان، فتزيد التركة بمقدار السدس. وحسب القواعد المذكورة سابقاً فإن الفاض في مثل هذه الحالة يُقسَّم على الأب والبنات نسبة حصصهم. فتكون حصة الأب بعد تقسيم الأصل وتقسيم الفائض: الخمس (وهو مجموع السدس + حصته من الفائض) وحصة البنات: أربعة أخماس (وهي مجموع الثلثين + حصتهن من الفائض). وهذا الأمر يتكرر في كثير من الموارد حيث تزيد التركة فتُقسَّم الريادة على الورثة، كنهم أو بعضهم، فتتميز المقادير التي يأخذونها.

أقسام : قسم للأب وأربعة أقسام للبنات بالسوية.	
الثلث للزوجة ، والسدس للأب ، والبقية للأولاد (للبنات نصف الإبن).	١٦. أب + زوجة + إبن واحد أو أكثر :
الثلث للزوجة ، والسدس للأب ، والبقية للأولاد (للبنات نصف الإبن).	١٧. أب + زوجة + أولاد ذكور وإناث :

ثانياً: الأم مع سائر الورثة من الطبقة الأولى

لها كل المال.	١٨. الأم وحدها :
ذكر في الرقمين ٢ و ٣.	١٩. أم (مع الحاجب ودونه) + الأب :
الربع للأم ، وثلاثة أرباع للبنات.	٢٠. أم + بنت واحدة :
الخمس للأم ، والبقية للبنات بالسوية.	٢١. أم + بنتين فأكثر :
السدس للأم ، والبقية للإبن الواحد أو البنين بالسوية.	٢٢. أم + إبن واحد أو أكثر :
السدس للأم ، والبقية للأولاد (للذكر ضعف الأنثى).	٢٣. أم + أولاد ذكور وإناث :
النصف للزوج ، والبقية للأم.	٢٤. أم + زوج :
الربع للزوجة ، والبقية للأم.	٢٥. أم + زوجة :
للزوج ربع التركة ، والباقي يُقسَّم أربعة أقسام : قسم للأم ، وثلاثة أقسام للبنات.	٢٦. أم + بنت واحدة + زوج :
للزوج الربع ، وللأم السدس ، والبقية للبنتين أو البنات بالسوية.	٢٧. أم + بنتين فأكثر + زوج :

للزوج الربع، وللأم السدس، والبقية للإبن الواحد أو الأبناء بالسوية.	٢٨. أم + إبن أو أبناء + زوج:
للزوج الربع، وللأم السدس، والبقية للأولاد (للذكر مثل حظ الأنثيين).	٢٩. أم + أولاد ذكور وإناث + زوج:
للزوجة الثمن، ويُقسَّم الباقي أربعة أقسام: قسم للأم وثلاثة أقسام للبنت.	٣٠. أم + بنت واحدة + زوجة:
للزوجة الثمن، ويُقسَّم الباقي خمسة أقسام: قسم للأم وأربعة أقسام للبنتين أو البنات بالسوية.	٣١. أم + بنتين فأكثر + زوجة:
للزوجة الثمن، وللأم السدس، والبقية للإبن الواحد أو الأبناء بالسوية.	٣٢. أم + إبن واحد أو أكثر + زوجة:
للزوجة الثمن، وللأم السدس، والبقية للأولاد (للذكر مثل حظ الأنثيين).	٣٣. أم + أولاد ذكور وإناث + زوجة:

ثالثاً: الأبوان مع سائر الورثة من الطبقة الأولى

للأم السدس، ويُقسَّم الباقي أربعة أقسام: قسم للأب، وثلاثة أقسام للبنات.	٣٤. أب + أم + بنت واحدة (مع وجود حاجب للأم)
للأب خمس التركة، وللأم الخمس، وثلاثة أخماس للبنت.	٣٥. أب + أم + بنت واحدة (مع عدم وجود حاجب للأم):
للأب السدس، وللأم السدس، والبقية للبنتين أو البنات بالسوية.	٣٦. أب + أم + بنتين فأكثر:
للأب السدس، وللأم السدس، والبقية للإبن الواحد أو الأبناء	٣٧. أب + أم + إبن واحد أو أكثر:

بالسوية.	
للأب السدس ، وللأم السدس ، والبقية للأولاد (للذكر ضعف الأنثى).	٣٨. أب + أم + أولاد ذكور وإناث :
للزوج النصف ، وللأم السدس ، وللأب الثلث.	٣٩. أب + أم + زوج (مع حاجب للأم) :
للزوج النصف ، وللأم الثلث ، وللأب السدس.	٤٠. أب + أم + زوج (لاحاجب للأم) :
للزوجة الربع ، وللأم السدس ، والبقية للأب.	٤١. أب + أم + زوجة (مع حاجب للأم) :
للزوجة الربع ، وللأم الثلث ، والبقية للأب.	٤٢. أب + أم + زوجة (لاحاجب للأم) :
للزوج الربع ، وللأب السدس ، وللأم السدس ، والبقية للبنت.	٤٣. أب + أم + بنت واحدة + زوج :
للزوج الربع ، وللأب السدس ، وللأم السدس ، والبقية للبنتين او البنات بالسوية.	٤٤. أب + أم + بنتين فأكثر + زوج :
للزوج الربع ، وللأب السدس ، وللأم السدس ، والبقية للإبن الواحد أو الأبناء بالسوية.	٤٥. أب + أم + إبن واحد أو أكثر + زوج :
للزوج الربع ، وللأب السدس ، وللأم السدس ، والبقية للأولاد (للذكر مثل حظ الأنثيين).	٤٦. أب + أم + أولاد ذكور وإناث + زوج :
للزوجة الثمن ، ويُقسَّم الباقي خمسة أقسام : قسم للأب ، وقسم للأم ،	٤٧. أب + أم (دون حاجب لها) + بنت واحدة + زوجة :

وثلثة أقسام للبنت الواحدة.	
للزوجة الثمن، وللأم السدس، والبقية يقسم أربعة أقسام: قسم للأب وثلثة أقسام للبنت.	٤٨- أب + أم (مع الحاحب) + بنت واحدة + زوجة :
للزوجة الثمن، وللأب السدس، وللأم السدس، والبقية للبنتين أو البنات بالسوية.	٤٩- أب + أم + بنتين فأكثر + زوجة :
للزوجة الثمن، وللأب السدس، وللأم السدس، والبقية للإبن الواحد أو الأبناء بالسوية.	٥٠- أب + أم + إبن واحد أو أكثر + زوجة :
للزوجة الثمن، وللأب السدس، وللأم السدس، والبقية للأولاد (للأنثى نصف الذكر).	٥١- أب + أم + أولاد ذكور وإناث + زوجة :

رابعاً - أحد الزوجين منفرداً أو مع الطبقة الأولى

له كل المال.	٥٢- الزوج وحده :
للزوج ربع التركة، والبقية للبنت الواحدة.	٥٣- زوج + بنت واحدة :
للزوج الربع، والبقية للبنتين أو البنات بالسوية.	٥٤- زوج + بنتين فأكثر :
للزوج الربع، والبقية للإبن الواحد، أو الأبناء بالسوية.	٥٥- زوج + إبن واحد أو أكثر :
للزوج الربع، والبقية للأولاد (للذكر ضعف الأنثى).	٥٦- زوج + أولاد ذكور وإناث :

٥٧- الزوجة لوحدها:	لها الربع ، والباقي للإمام.
٥٨- زوجة + بنت واحدة.	للزوجة الثمن ، والباقي للبنت الواحدة.
٥٩- زوجة + بنتين فأكثر:	للزوجة الثمن ، والبقية للبنتين أو البنات بالسوية.
٦٠- زوجة + ابن واحد أو أكثر:	للزوجة الثمن ، والبقية للإبن الواحد أو الأبناء بالسوية.
٦١- زوجة + أولاد ذكور وإناث:	للزوجة الثمن ، والبقية للأولاد (نلذكّر مثل حظ الأنثيين).

الطبعة الثانية: الإخوة والأجداد

القرآن الكريم:

قال الله سبحانه: ﴿...وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرُثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ
أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ إِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ
شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ وَصِيَّةُ
مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ خَلِيمٌ﴾ النساء: ١٢

وقال تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَلَةِ إِنْ أَمْرُوا هَلَكَ
لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ
كَانَتْ أُنثَىٰ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ
الْأُنثَىٰ إِنَّ لِلَّهِ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ النساء: ١٧٦

السنة الشريفة:

١. روى عبد الله بن سنان عن الإمام الصادق عليه السلام قال: سأله عن رجل مات وترك أخاه لأمه ولم يترك وارثاً غيره، فقال: «المال له». قلت: فإن كان مع الأخ للأُم جدٌّ؟ قال: «يُعطى الأخ للأُم السدس، ويُعطى الجد الباقي».

قلت: فإن كان الأخ للأب؟ فقال: «المال بينهما سواء».^١

٢- وروي عن الإمام الباقر عليه السلام: «إذا مات الرجل وله أخت، تأخذ نصف الميراث بالآية كما تأخذ الابنة لو كانت، والنصف الباقي يُردّ عليها بالرحم إذا لم يكن للميت وارث أقرب منها.

فإن كان موضع الأخت أخ، أخذ الميراث كله بالآية، لقول الله: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾.

وإن كانتا أختين، أخذتا الثلثين بالآية والثلث الباقي بالرحم. وإن كانوا إخوة رجالاً ونساءً، فللذكر مثل حظ الأنثيين، وذلك كله إذا لم يكن للميت ولد وأبوان أو زوجة».^٢

٣- وقال الإمام الباقر عليه السلام: «حدثني جابر عن رسول الله ﷺ ولم يكذب جابر: «أن ابن الأخ يقاسم الجد».^٣

٤- وقال محمد بن مسلم: سألت أبا جعفر عليه السلام عن ابن أخت لأب وابن أخت لأم، قال: «لابن الأخت من الأم السدس، ولابن الأخت من الأب الباقي».^٤

٥- وقال الإمام الصادق عليه السلام: «إن الجدّ شريك الإخوة، وحظه مثل حظّ أحدهم ما بلغوا، كثروا أو قلّوا».^٥

١- نهديب الأحكام، ج ٩، باب ٢٩ في ميراث الإخوة والأخوات، ص ٢٢٣، ح ١٦.

٢- وسائل الشريعة، ج ١٧، أبواب ميراث الإخوة والأجداد، باب ٢، ص ٤٨٠، ح ٥.

٣- المصدر، باب ٥، ص ٤٨٦، ح ٣.

٤- المصدر، ص ٤٨٧، ح ١١.

٦- وروى عن الإمام الباقر عليه السلام في رجل مات وترك امرأته وأخته وجدّه، قال: «هذه من أربعة أسهم: للمرأة الربع، وللأخت سهم، وللجدّ سهمان.^٢»

٧- وروى محمد بن مسلم عن الإمام الباقر عليه السلام في ابن أخت لأب وابن أخت لأُم، قال: «لابن الأخت للأُم: السدس، ولابن الأخت للأب الباقي.^٣»

٨- وسئل الإمام الباقر عليه السلام عن ابن أخ لأب وابن أخ لأُم، قال: «لابن الأخ من الأُم: السدس، وما بقي فلابن الأخ من الأب.^٤»

٩- قال عبد الله بن سنان، سألتُ أبا عبد الله (الإمام الصادق عليه السلام) عن رجل ترك أخاء لأمه ولم يترك وارثاً غيره؟ قال: «المال له». قلتُ: فإن كان مع الأخ للأُم جدٌّ؟ قال: «يُعطى الأخ للإم: السدس، ويُعطى الجدّ: الباقي.^٥»

قلتُ: فإن كان الأخ لإب وجدٌّ؟ قال: «المال بينهما سواء.^٦»

١٠- وروى الحلبي عن أحد الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام: «للإخوة من الأُم الثلث مع الجدّ، وهو شريك الإخوة من الأب.^٧»

١- المصدر: باب ٦، ص ٤٨٩، ح ٥.

٢- المصدر: ص ٤٩٠، ح ١٠.

٣- المصدر: باب ٧، ص ٤٩٤، ح ١.

٤- المصدر: ح ٢.

٥- المصدر: باب ٨، ص ٤٩٥، ح ١.

٦- المصدر: ص ٤٩٧، ح ٩.

١١- وجاء في تفسير العياشي عن الإمام الصادق عليه السلام: «الذي عنى الله في قوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي أَثْلَثِ﴾ إنما عنى بذلك: الإخوة والأخوات من الأم خاصة.^١»

١٢- وروى محمد بن مسلم: قال أبو جعفر عليه السلام: «إذا لم يترك الميت إلا جدّه أباً أبيه، وجدّته أمّ أمه، فإن للجدّة الثلث، وللجدّ الباقي.» وقال: «وإذا ترك جدّه من قبل أبيه، وجدّ أبيه، وجدّته من قبل أمّه، وجدّة أمه، كان للجدّة من قبل الأم: الثلث، وسقط جدّة الأم، والباقي للجدّ من قبل الأب وسقط جدّ الأب.^٢»

١٣- وقال الإمام الصادق عليه السلام: «يرث من الأجداد أبو الأب وأبو الأم، ومن الجدّات أم الأب وأم الأم.^٣»

١٤- وسئل الإمام الصادق عليه السلام عن امرأة تركت زوجها وإخوتها وأخواتها لأبيها، فقال: «للزوج: النصف ثلاثة أسهم، وللإخوة من الأم: الثلث، الذكر والأنثى فيه سواء، وبقي سهم فهو للإخوة والأخوات من الأب، للذكر مثل حظ الانثيين.^٤»

١٥- وقال أبو بصير: سمعت رجلاً يسأل أبا جعفر عليه السلام وأنا عنده عن

١. المصدر، ح ١.

٢. المصدر، باب ٩، ص ٤٩٨، ح ٢.

٣. المصدر، ح ٣.

٤. المصدر، باب ١٠، ص ٤٩٩، ح ١.

زوج وجدّ، فقال: «يُجعل المال بينهما نصفين»^١.

١٦- وجاء في حديث عن الإمام الصادق عليه السلام:

«...وأخوك لأبيك وأمك أولى بك من أخيك لأبيك.»

«وابن أخيك لأبيك وأمك أولى بك من ابن أخيك لأبيك.»

«وابن أخيك من أبيك أولى بك من عمك....»^٢

قواعد تمهيدية:

الأولى: الإخوة والأجداد لا يرثون مادام هناك وارث واحد من الطبقة الأولى، أي إذا لم يكن للميت أب ولا أم ولا أولاد - ذكوراً وإناثاً - ولا أحفاد مهما إنحدرت الأجيال، فحينذاك يأتي دور الطبقة الثانية (أي الإخوة والأجداد) للإرث.

الثانية: الإخوة والأجداد فئتان متوازيتان في الطبقة الثانية من الوراث، ولكل فئة دورها المستقل في الإرث دون أن تؤثر على الأخرى في المنع من الإرث، كما إنّ لكل فئة مراتب متدرّجة فيما بينها، فالإخوة ثم أولادهم ثم أحفادهم وهكذا مهما إنحدرت الأجيال يُعتبرون مراتب متدرّجة في فئة الإخوة. والأجداد ثم آباءهم ثم أجدادهم وهكذا مهما إرتفعت الأجيال يُعدّون مراتب متدرّجة في فئة الأجداد.

١- المصدر، باب ١١، ص ٥٠١، ح ٢.

٢- المصدر، باب ١٣، ص ٥٠٢، ح ١.

الثالثة: الإخوة (بمراتبهم المنحدرة) والأجداد (بمراتبهم الصاعدة) يرثون جنباً إلى جنب، فإذا عُدِمَ الإخوة تماماً وكان أولاد الإخوة أو أحفادهم موجودين فهم يرثون حصص آبائهم إلى جنب فئة الأجداد، فالأجداد لا يمنعون أولاد الإخوة أو أحفادهم من الإرث. ومن طرف آخر إذا عُدِمَ الأجداد المباشرون للميت، يقوم مقامهم آباء وأمهات الأجداد أو أجدادهم إلى جنب فئة الإخوة، ولا يمنعهم من الإرث وجود أحدٍ من الإخوة.

الرابعة: ينقسم الإخوة من حيث إنتسابهم إلى الإنسان إلى ثلاث فئات:

١- الإخوة الذين يرتبطون بالإنسان بواسطة الأب والأم معاً، ويُقال لهم: الإخوة للأبوين.

٢- الإخوة الذين يرتبطون بالإنسان بواسطة الأب فقط (فيكونون مختلفين من جهة الأم) ويُقال لهم: الإخوة للأب.

٣- الإخوة الذين يرتبطون بالإنسان بواسطة الأم فقط (فيكونون مختلفين من جهة الأب) ويُقال لهم: الإخوة للأم.

كما تُطلق في الكتب الفقهية كلمة (كلالة) ويُراد بها الإخوة، فيُقال: كلالة الأبوين، وكلالة الأب، وكلالة الأم.

الخامسة: الإخوة للأب لا يرثون إذا اجتمعوا مع الإخوة للأبوين،

وإنما يرثون إذا كانوا وحدهم، أو اجتمعوا مع الإخوة للأم، وعندما يرث الإخوة للأب فإنهم يرثون نصيب الإخوة للأبوين.

أولاً: الإخوة

١- إخوة لأبوين

٦٢- أخ واحد لأبوين:	له كل المال.
٦٣- أخت واحدة لأبوين:	لها كل المال.
٦٤- إخوة ذكور لأبوين:	لهم كل المال يقسم بينهم بالسوية.
٦٥- أخوات لأبوين:	لهن كل المال ينهن بالسوية.
٦٦- إخوة ذكور وإناث لأبوين:	لهم كل المال (للمذكر مثل حظ الأنثيين).

٢- إخوة لأب

لو كان الورثة هم كلاله الأب فقط (سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً أو مختلطين، واحداً أو متعددين) فالتقسيم كما ذكر في الإخوة للأبوين (أي الأرقام ٦٢ إلى ٦٦).

٣- إخوة لأم

ولو كان الورثة كلاله الأم (ذكوراً كانوا أو إناثاً أو مختلطين، واحداً أو متعددين) فالحال أيضاً كما ذكر في الإخوة لأبوين إلا في حالة واحدة وهي حالة اجتماع الإخوة والأخوات فإن المال يُقسم بينهم بالسوية وليس بالتفاضل.

٤- إجتماع إخوة لأبوين مع إخوة لأب

إذا اجتمع إخوة لأبوين مع إخوة لأب فقط ، فإن الإخوة لأب لا يرثون مع وجود إخوة لأبوين ولو كان واحداً ، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً ، فالتقسيم - في هذه الحالة - يكون بناءً على ما ذكر في الأرقام (٦٢) إلى (٦٦).

٥- إجتماع إخوة لأبوين مع إخوة لأم

٦٧- أخ واحد لأم أو أخت واحدة لأم ، مع إخوة لأبوين (واحداً كان أو متعدداً ذكراً أو أنثى أو مختلطاً) :	سدس المال للمنتسب بالأم فقط ، والباقي للمنتسب بالأبوين ، فإن كان واحداً فله الباقي كله ، وإن كان متعدداً من جنسين فالتقسيم بالتفاضل .
٦٨- إخوة لأم أكثر من واحد (ذكوراً أو إناثاً أو مختلطين) مع إخوة لأبوين (واحداً أو متعدداً ، ذكوراً أو إناثاً أو مختلطين) :	ثلث المال للمنتسبين بالأم يُقسم بينهم بالسوية ، والباقي للمنتسبين بالأبوين يُقسم بينهم بالتفاضل إذا اجتمع الذكور والإناث .

٦- إجتماع إخوة لأب مع إخوة لأم

٦٩- أخ واحد أو أخت واحدة لأم + إخوة لأب (واحداً كان أو متعدداً ، ذكراً أو أنثى أو مختلطاً) :	سدس المال للمنتسب بالأم فقط ، والباقي للمنتسب بالأب ، فإن كان واحداً فله كل الباقي ، وإن كان متعدداً قُسم الباقي بينهم بالسوية إن كانوا من جنس واحد ، وبالتفاضل إن كانوا مختلطين .
--	--

٧٠. إخوة متعددون لأُم (ذكوراً أو إناثاً أو مختلطين) + إخوة لأب (واحد أو أكثر أو متعدداً، ذكوراً أو إناثاً أو مختلطين):	ثلث المال للمتسبب بالأم يُقسَّم بينهم بالسوية في كل الحالات، والباقي للمتسبب بالأب يُقسَّم بينهم بالتفاضل إذا كانوا من الجنسين.
--	---

٧. أحد الزوجين مع الإخوة من نوع واحد

٧١. زوج أو زوجة + أخت واحدة لأبوين:	للزوج أو الزوجة نصيبه الأعلى (النصف للزوج أو الربع للزوجة) والباقي للأخت.
٧٢. زوج أو زوجة + أختين فأكثر لأبوين:	للزوج أو الزوجة نصيبه الأعلى، والباقي للأختين أو الأخوات بالسوية.
٧٣. زوج أو زوجة + أخ لأبوين:	للزوج أو الزوجة نصيبه الأعلى، والباقي للأخ.
٧٤. زوج أو زوجة + إخوة ذكور لأبوين:	للزوج أو الزوجة نصيبه الأعلى، والبقية للإخوة الذكور بالتساوي.
٧٥. زوج أو زوجة + إخوة من الجنسين لأبوين:	لأحد الزوجين نصيبه الأعلى، والبقية للإخوة (للذكر مثل حظ الانثيين).
٧٦. زوج أو زوجة + أخت واحدة لأب:	لأحد الزوجين نصيبه الأعلى، والبقية للأخت.
٧٧. زوج أو زوجة + أختين فأكثر لأب:	لأحد الزوجين نصيبه الأعلى، والبقية للأختين أو الأخوات بالسوية.
٧٨. زوج أو زوجة + أخ لأب:	لأحد الزوجين نصيبه الأعلى، والبقية للأخ.
٧٩. زوج أو زوجة + إخوة ذكور لأبوين:	لأحد الزوجين نصيبه الأعلى، والبقية

لأب:	للإخوة الذكور بالسوية.
٨٠. زوج أو زوجة + إخوة (ذكور وإناث) لأب:	لأحد الزوجين نصيبه الأعلى ، والبقية للإخوة (للذكر مثل حظ الأنثيين).
٨١. زوج أو زوجة + أخت واحدة لأم:	لأحد الزوجين نصيبه الأعلى ، والبقية للأخت.
٨٢. زوج أو زوجة + أختين فأكثر لأم:	لأحد الزوجين نصيبه الأعلى ، والبقية للأختين أو الأخوات بالسوية.
٨٣. زوج أو زوجة + أخ لأم:	لأحد الزوجين نصيبه الأعلى ، والبقية للأخ.
٨٤. زوج أو زوجة + إخوة ذكور لأم:	لأحد الزوجين نصيبه الأعلى ، والبقية للإخوة بالسوية.
٨٥. زوج أو زوجة + إخوة من الجنس لأم:	لأحد الزوجين نصيبه الأعلى ، والبقية للإخوة يُقسَّم بينهم بالسوية وليس بالتفاضل.

٨. أحد الزوجين مع إخوة متنوعين

٨٦. زوج أو زوجة + أخ أو أخت لأم + أخت أو أختين فأكثر لأبوين + أخ أو إخوان لأبوين:	لأحد الزوجين نصيبه الأعلى ، والسدس للأخ أو الأخت للأم ، والباقي للمتسبين بالأبوين ، فإن كانوا من جنس واحد كان بينهم بالسوية ، وإن كانوا من جنسين كان بينهم بالتفاضل.
٨٧. زوج أو زوجة + أخ أو أخت لأم + إخوة لأب:	لأحد الزوجين نصيبه الأعلى ، وللمتسب بالأم السدس ، والباقي

<p>للمنتسب أو المنتسبين بالأب (من جنس واحد كانوا أو من جنسين، واحداً أو متعددين) وللجنسين يُقسم المال بالتفاضل.</p>	
<p>لأحد الزوجين نصيبه الأعلى، وللمنتسبين بالأم الثلث (يُقسم بينهم بالتساوي وإن كانوا من جنسين)، والباقي للمنتسب بالأبوين (يُقسم بينهم بالتفاضل إن كانوا من جنسين).</p>	<p>٨٨. زوج أو زوجة + إخوة أو أختان فأكثر لأم + إخوة لأبوين (من جنس واحد أو من جنسين متعدداً أو واحداً):</p>
<p>لأحد الزوجين نصيبه الأعلى، وللمنتسبين بالأم الثلث (يُقسم بينهم بالتساوي وإن كانوا من جنسين) والباقي للمنتسبين بالأب فقط (يُقسم بينهم بالتفاضل إن كانوا من جنسين).</p>	<p>٨٩. زوج أو زوجة + إخوة أو أختان فأكثر لأم + إخوة لأب (من جنس واحد أو جنسين، متعدداً أو واحداً):</p>
<p>لأحد الزوجين نصيبه الأعلى، وللمنتسب بالأم السدس إن كان واحداً، والثلث إن كان متعدداً، والباقي للمنتسبين بالأبوين، ولا يُعطى شيء للمنتسبين بالأب فقط لأنهم لا يرثون مع وجود المنتسب بالأبوين.</p>	<p>٩٠. زوج أو زوجة + إخوة وأخوات لأم (واحداً أو متعدداً) + إخوة لأبوين + إخوة لأب:</p>

ثانياً: أولاد الإخوة أو أخواتهم

قواعد تمهيدية:

الاولى: إذا لم يكن أحد من الإخوة والأخوات موجوداً تصل النوبة

للمرتبة الثانية وهم أولاد الإخوة فيرثون الميت إلى جانب الأجداد، وإن لم يكن أحد من أولاد الإخوة موجوداً يأتي دور أحفاد الإخوة... وهكذا كلما إنحدرت الأجيال.

الثانية: أولاد الإخوة يرثون حصص آبائهم (حسب ما مضى ويأتي في جداول إرث الإخوة والأجداد) فعلى سبيل المثال:

ألف: لأولاد الأخ المنفرد للأم، أو أولاد الأخت المنفردة للأم: السدس (سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً أو مختلطين، واحداً أو متعددين) لأن السدس هو نصيب الأخ المنفرد للأم والأخت المنفردة للأم.

باء: ابن الأخت يرث نصيب الأخت، كما أن بنت الأخ ترث نصيب الأخ، فالقاعدة في إرث الإخوة هي ذكورة وأنوثة الإخوة أنفسهم وليس ذكورة وأنوثة أولادهم.

الثالثة: أولاد أو أحفاد كلاله الأم يقسمون نصيبهم بينهم بالسوية (ذكوراً كانوا أو إناثاً أو مختلطين) بينما أولاد أو أحفاد كلاله الأبوين وكرلاله الأب يقسمون نصيبهم بينهم بالتفاضل إذا كانوا خليطاً من الجنسين.

نماذج تطبيقية:

أولاد أخ واحد أو أخت واحدة للأم + أولاد إخوة للأبوين:	أولاد الأخ الواحد أو الأخت الواحدة للأم السدس (وإذا كانوا متعددين قسّم بينهم بالسوية وإن كانوا من جنسين)
--	---

والباقى لأولاد الإخوة للأبوين (بالتفاضل) - كالتقسيم في رقم ٦٧.	
لأولاد الإخوة للأم الثلث (بالسوية) والباقى لأولاد الإخوة للأبوين (بالتفاضل) - كالتقسيم في رقم ٦٨.	٢- أولاد إخوة متعددين للأم + أولاد إخوة للأبوين :
للزوج : النصف ، ولأولاد الأخ للأم : السدس ، والباقي لأولاد الإخوة للأب يُقسَم بينهم بالتفاضل إن كانوا من جنسين. كما في الرقم ٨٧.	٣- زوج + أولاد أخ للأم + أولاد إخوة للأب :

ثالثاً: الأجداد

قواعد تمهيدية:

الأولى: الأجداد بكل مراتبهم الصاعدة يرثون إلى جانب الإخوة بكل مراتبهم المنحدرة، ويُقال للأجداد من طرف الأب: (الأجداد للأب أو الجدّ الأبوي)، وللأجداد من طرف الأم: (الأجداد للأم أو الجدّ الأمي).

الثانية: الأجداد للأب لهم الثلثان، والأجداد للأم لهم الثلث.

الثالثة: الأجداد للأب يقسمون نصيبهم بينهم بالتفاضل، بينما الأجداد للأم يقسمون نصيبهم بينهم بالسوية.

١- الأجداد لوحدهم

٩١. جد مفرد (سواء كان لأب أو لأم):	له كل التركة.
٩٢. جدّة مفردة (سواء كانت لأب أو لأم):	لها كل التركة.
٩٣. جدّ وجدّة لأم:	المال بينهما بالسوية.
٩٤. جدّ وجدّة لأب:	للجدّة الثلث، وللجدّ الثلثان.
٩٥. جدّ لأب وجدّة لأم:	للجدّة الثلث، وللجدّ الثلثان.
٩٦. جدّ لأم وجدّة لأب:	للجدّة الثلثان، وللجدّ الثلث.
٩٧. جدّ لأب وأجداد لأم:	للجدّ لأب الثلثان، وللأجداد لأم الثلث (بالسوية).
٩٨. جدّ لأم وأجداد لأب:	للجدّ لأم الثلث، وللأجداد لأب الثلثان (بالتفاضل).
٩٩. أجداد ذكور لأب، مع أجداد ذكور لأم:	للمنتسبين بالأب: الثلثان (بالسوية)، وللمنتسبين بالأم، الثلث (بالسوية).
١٠٠. جدّتان فأكثر لأب، مع جدّتين فأكثر لأم:	نفس التقسيم السابق (٩٩).
١٠١. جدّتان فأكثر لأب، مع جدّتين فأكثر لأم:	نفس التقسيم السابق (٩٩).
١٠٢. جدّتان فأكثر لأم مع جدّتين فأكثر لأب:	نفس التقسيم السابق (٩٩).
١٠٣. أجداد وجدّات لأب، مع أجداد وجدّات لأم:	للمنتسبين بالأب الثلثان (بالتفاضل) وللمنتسبين بالأم الثلث (بالتساوي).

٢- إجتماع الإخوة والأجداد

قواعد تمهيدية

الاولى: عند اجتماع الإخوة والأجداد، يُعطى ثلث المال للمتسبين عن طريق الأم من الإخوة والأجداد ويقسم بينهم بالسوية وإن كانوا خليطاً من الجنسين، ويُعطى الثلثان للمتسبين عن طريق الأب أو الأبوين من الإخوة والأجداد ويُقسم بين الذكور والإناث منهم بالتفاضل.

الثانية: حصص الأجداد في الإرث هي نفس حصص الإخوة إلا في مورد واحد هو: الأخ للأم له السدس إذا كان واحداً (ذكراً أو أنثى) وانه الثلث إن كان متعدداً، بينما الجد للأم له الثلث دائماً سواء كان واحداً أو متعدداً.

الثالثة: إذا اجتمع جد أو جدة أو كلاهما لأم مع أخت واحدة لأب أو لأبوين، كان للجدودة الثلث، وللأخت النصف، والباقي (وهو السدس) يُرد على الأخت أيضاً دون الجدودة.

١٠٤- جد لأب، مع أخ لأب أو لأبوين:	يُقسم المال بينهما بالسوية.
١٠٥- جد لأب، مع أخت لأب أو أبوين:	للجد ثلث المال، وللأخت ثلث المال.
١٠٦- جد لأب، مع أخت وأخ:	للجد خمسان، وللأخ خمسان،

ولالأخت خمس واحد.	لأبوين:
للجدّ خمس، وللأخ خمس، وللأخت خمس واحد.	١٠٧. جدّ لأب، مع أخت لأب، وأخ لأب:
يُقسّم المال بينهم بالتفاضل للذكر مثل حظ الأنثيين.	١٠٨. جدّ وجدّة لأب، وأخت وأخ لأبوين أو لأب:
للمتسبب بالأم السدس، والباقي للمتسبب بالأب، فإذا كانوا مختلفين في الجنس يُقسّم بينهم بالتفاضل.	١٠٩. أجداد لأب مع أخ أو أخت لأم:
ثلث المال للمتسبين بالأم (بالسوية) وثلثاه للمتسبين بالأب (بالتفاضل).	١١٠. أجداد لأب، مع إخوة وأخوات لأم:
ثلث المال للجدّ أو الجدة، والباقي للأخت.	١١١. جدّ أو جدّة لأم، مع أخت لأبوين أو لأب:
للأجداد: الثلث (بالسوية) والباقي للأخت.	١١٢. أجداد لأم، مع أخت لأبوين أو لأب:
للجدّ أو الأجداد الثلث (بالسوية) والباقي للإخوات (بالسوية).	١١٣. جدّ أو أكثر لأم، وأخوات لأب أو لأبوين:
للأجداد الثلث (بالسوية) وللإخوة الثلثان (بالتفاضل).	١١٤. أجداد لأم، مع إخوة لأب أو لأبوين:
المال بينهم جميعاً بالتساوي وإن كانوا خليطاً من الجنسين.	١١٥. أجداد لأم، مع إخوة لأم:
للأخت لأم السدس، والباقي يُقسّم بين الأجداد والأخت لأبوين أو لأب (بالتفاضل).	١١٦. أجداد لأب، مع أخت لأم، وأخت لأبوين أو لأب:
الثلث للمتسبب بالأم (يُقسّم بينهم)	١١٧. أجداد لأب، مع إخوة وأخوات

بالسوية) وثلاثان لسائر الورثة (يقسم بينهم بالتفاضل).	لأبوين أو لأب وإخوة وأخوات لأم:
للمنتسبين بالأم ثلث المال (يُقسَم بينهم بالسوية) وللمنتسبين بالأب الثلثان (يُقسَم بينهم بالتفاضل).	١١٨. أجداد لأم، مع أخ وأخت لأم، مع أجداد لأب:
نفس التقسيم السابق (١١٨).	١١٩. أجداد لأم، مع أخ أو أخت أو أكثر لأم، وأخت أو أكثر لأب أو لأبوين:
التقسيم السابق (١١٨).	١٢٠. أجداد لأب، مع أجداد لأم، وإخوة وأخوات لأم:
التقسيم السابق (١١٨).	١٢١. أجداد لأب، وأجداد لأم، مع أخت لأبوين أو لأب:
التقسيم السابق (١١٨).	١٢٢. أجداد لأب، مع أخت أو أختين لأبوين أو لأب، مع أجداد لأم، وإخوة لأم:

٣. أحد الزوجين مع الإخوة والأجداد

قاعدة تمهيدية:

إذا اجتمع أحد الزوجين مع الإخوة والأجداد، فلأحد الزوجين نصيبه الأعلى (وهو النصف للزوج أو الربع للزوجة) وللمنتسبين بالأم من الإخوة والأجداد الثلث، والباقي للمنتسبين بالأب أو الأبوين.

أمثلة تطبيقية:

١٢٣. زوج أو زوجة، مع أجداد	لأحد الزوجين نصيبه الأعلى، والباقي
----------------------------	------------------------------------

لأب:	للأجداد (يُقَسَّم بينهم بالتفاضل).
١٢٤- زوج أو زوجة، مع أجداد لأم:	لأحد الزوجين نصيبه الأعلى، والباقي للأجداد (يُقَسَّم بينهم بالسوية).
١٢٥- زوج أو زوجة، مع إخوة أو أخوات لأبوين أو لأب:	لأحد الزوجين نصيبه الأعلى، والباقي للإخوة أو الأخوات (يُقَسَّم بينهم بالسوية).
١٢٦- زوج أو زوجة، مع إخوة وأخوات لأبوين أو لأب:	لأحد الزوجين نصيبه الأعلى، والباقي للإخوة والأخوات (للمذكر مثل حظ الأنثيين).
١٢٧- زوج أو زوجة، مع إخوة لأم (من جنس واحد كانوا أو مختلفين):	لأحد الزوجين نصيبه الأعلى، والباقي للإخوة (بالسوية).
١٢٨- زوج أو زوجة، مع أخ أو أخت لأم، وإخوة لأبوين أو لأب، وأجداد لأب:	لأحد الزوجين نصيبه الأعلى، وللمتسبب بالأم السدس، والباقي للمتسبين بالأب أو الأبوين (بالتفاضل).
١٢٩- زوج أو زوجة، مع إخوة لأم (من جنس واحد أو مختلفين) وإخوة لأبوين أو لأب، وأجداد لأب:	لأحد الزوجين نصيبه الأعلى، وللمتسبين بالأم الثلث (بالسوية) والباقي للمتسبين بالأب أو الأبوين (بالتفاضل).
١٣٠- زوج أو زوجة، مع أخ أو أخت أو أكثر لأم، وأجداد لأم:	لأحد الزوجين نصيبه الأعلى، ويقسّم الباقي بين الإخوة والأجداد بالسوية.
١٣١- زوج أو زوجة، مع أخ أو أخت أو أكثر لأبوين أو لأب، وأجداد لأب:	لأحد الزوجين نصيبه الأعلى، ويقسّم الباقي بين البقية بالتفاضل.

<p>لأحد الزوجين نصيبه الأعلى ، وللأجداد من طرف الأم الثلث (بالسوية) والباقي للمنتسبين بالأبوين أو الأب (بالتفاضل).</p>	<p>١٣٢- زوج أو زوجة ، مع أخ أو أخت أو أكثر لأبوين أو لأب ، وأجداد لأم :</p>
<p>لأحد الزوجين نصيبه الأعلى ، ولللإخوة والأجداد من طرف الأم الثلث (بالسوية) والباقي للمنتسبين بالأبوين أو الأب (بالتفاضل).</p>	<p>١٣٣- زوج أو زوجة ، مع إخوة لأبوين أو لأب ، وأجداد لأب ، وإخوة وأجداد لأم :</p>

الطَبَقُ الثَّلَاثُ: الْعُمُومَةُ وَالْخُذُولُ ١

القرآن الكريم:

قال الله سبحانه: ﴿الَّتِي أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا﴾ الأحزاب: ٦

السنة الشريفة:

- ١- روى أبو بصير عن الإمام الصادق عليه السلام: «الخال والخالة يرثان إذا لم يكن معهما أحد يرث غيرهما، إن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾»^١
- ٢- وروى عنه عليه السلام، أيضاً في رجل ترك عمته وخالته، قال: «للعمة الثلثان، وللخاله الثلث»^٢

١. نطلق هنا كلمة (العمومة) ونريد بها ما يشمل العم والعمة، و(الخذولة) ونريد بها ما يشمل الخال والخالة، وإذا أردنا الذكور فقط قلنا: العم والخال، الأعمام والأخوال، وأما الإناث فقط فنقول عنهن: العمة والخالة، النعمات والختلات.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٧، أنوار مبررات الأعمام والأخوال، باب ١، ص ٥٠٣، ح ١.

٣. المصدر، باب ٢، ص ٥٠٥، ح ٣.

٣- وروى أبو أيوب عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «إنَّ في كتاب علي عليه السلام أنَّ العمَّةَ بمنزلة الأب، والحالة بمنزلة الأم، وبنْتُ الأخ بمنزلة الأخ.» قال: «وكل ذي رَجَمٍ فهو بمنزلة الرَّجَمِ الذي يجرُّ به١ إلا أن يكون وارث أقرب إلى الميِّت منه فيحجبه.»^٢

٤- وروى أبوطاهر قال: كتبتُ إليه (إي إلى الإمام عليه السلام): رجل ترك عمًّا وخالًا، فأجاب: «الثَّلاثان للعمِّ، والثَّلاث للخال.»^٣

٥- وروي عن الإمام الصادق عليه السلام في عمٍّ وعمَّةٍ أنه قال: «للعَمِّ الثَّلاثان وللعَمَّةِ الثَّلاث.»^٤

٦- وروي عن الإمام الصادق عليه السلام في حديث أنه قال في ابن عمٍّ وخالته: «المال للخالة.» وقال في ابن عمٍّ وخال: «المال للخال.» وقال في ابن عمٍّ وابن خالة: «للمذكر مثل حظِّ الأنثيين.»^٥

٧- وروى محمد بن علي بن الحسين: فإن ترك عمًّا لأب وابن عمٍّ لأب وأم، فالمال كله لابن العمِّ للأب والأم، لأنه قد جمع الكلايتين، كلاله الأب وكلاله الأم، وذلك بالخبر الصحيح المأثور عن الأئمة عليهم السلام.^٦

١. أي الذي يتصل عن طريقه بالميِّت

٢. المصدر، ج ٦.

٣. المصدر، ص ٥٠٦، ج ٨.

٤. المصدر، ج ٩.

٥. المصدر، باب ٥، ص ٥٠٩، ج ٤.

٦. المصدر، ج ٥.

قواعد تمهيدية:

الأولى: العمومة والخؤولة يشكلون الطبقة الثالثة من الوراثة، ويتدرجون فيما بينهم إلى مراتب، المرتبة الأقرب تمنع المرتبة الأبعد، فعمومة وخؤولة الإنسان مباشرة يرثونه أولاً، فإن لم يكن أحد منهم، ورثه أولادهم، فإن لم يكونوا أيضاً فأحفادهم، وهكذا مهما انحدرت الأجيال، وإن لم يكن أحد من العمومة والخؤولة وأجيالهم المتعاقبة موجوداً، ينتقل الإرث إلى عمومة وخؤولة الأب والأم ثم أولادهم ثم أحفادهم وهكذا.

الثانية: الأولاد والأحفاد يقومون مقام آبائهم في أنهم يرثون حصص آبائهم.

الثالثة: العمومة لأب' لا يرثون مع وجود أحد من العمومة للأبوين، ومع انعدام المنتسبين للأبوين يقوم المنتسبون بالأب مكانهم فيرثون سواء كانوا وحدهم أو كانوا مع المنتسبين بالأم، وهكذا الأمر بالنسبة للخؤولة، وبالنسبة لأولاد العمومة والخؤولة. وتنطبق هذه القاعدة على كل واحد من فريقي العمومة والخؤولة لوحدهم. وكمثال: إذا ترك الميت عمّاً لأبوين وعمّاً لأب، فالعم لأبوين يرث، والعم لأب لا يرث، وكذلك في فريق الخؤولة. أما إذا ترك عمّاً لأبوين

١. العم لأب يعني أخو الأب لأبيه فقط. والعم لأبوين يعني أخو الأب لأبويه. والعم لأم يعني أخو الأم لأمه فقط، وهكذا بالنسبة للعممة والخال والخالة.

وخالاً لأب، أو خالاً لأبوين وعماً لأب، فكلاهما يرثان، فميزان القرابة في كل فريق لا يؤثر على الفريق الآخر.

الرابعة: إذا كان العمومة والخؤولة خليطاً من المنتسبين بالأبوين أو الأب والمنتسبين بالأُم، فإذا كان المنتسب بالأُم واحداً ورث السدس وكان الباقي للمنتسبين بالأبوين أو الأب، وإن كان المنتسب بالأُم أكثر من واحد فلهم الثلث، والباقي للمنتسبين بالأبوين أو الأب.

الخامسة: تقسيم الحصص يكون كالتالي:

ألف: إذا اجتمع العمومة والخؤولة، فالثلث للخؤولة (واحداً كان أو متعدداً، ذكراً كان أو أنثى أو خليطاً من الجنسين) والثلثان للعمومة كذلك.

باء: الأعمام والعمات إن كانوا لأبوين أو لأب تُقسَّم حصتهم بينهم بالتفاضل (للمذكر مثل حظ الأنثيين) وإن كانوا لأُم فالإحتياط يقتضي التصالح بالتساوي بينهم.

جيم: الأخوال والحالات تُقسَّم حصَّتهم بينهم بالسوية في كل الحالات.

السادسة: يُستثنى من القاعدتين الأولى والثالثة ما إذا كان الوارث عم لأب فقط مع ابن عم لأبوين، فالإرث لابن العم لأبوين ولا يرث العم لأب رغم أنه الأقرب للميت، وذلك للنص. وبالنسبة للعمَّة فالأشبه أنها هي الأخرى لا ترث، وإنما يرث ابن العم أو حتى بنت

العم إذا كانا لأبوين وكانت العمّة لأب، ولا يُترك الإحتياط بالتصالح في غير إبن العمّ لأبوين مع العمّ لأب.

١- الأعمام والعمّات

١٣٤. عمّ واحد أو عمّة واحدة (الأبوين، أو لأب، أو لأم):	له كل المال.
١٣٥. عدد من الأعمام (جميعهم لأبوين، أو لأب، أو لأم):	لهم كل المال، يُقسّمونه بينهم بالسوية.
١٣٦. عدد من العمّات (جميعهن لأبوين، أو لأب، أو لأم):	لهنّ كل المال، يُقسّم بينهنّ بالسوية.
١٣٧. أعمام وعمّات (جميعهم لأبوين، أو جميعهم لأب):	لهم كل المال، يُقسّم بينهم بالتفاضل.
١٣٨. أعمام وعمّات (جميعهم لأم):	لهم كل المال، يُقسّم بينهم بالسوية.
١٣٩. عمومة لأبوين مع عمومة لأب:	الإرث للمتتسب بالأبوين، فإن كان واحداً فالمال كله له، وإن كان أكثر ومن جنس واحد يُقسّم بينهم بالسوية، وإن كانوا من جنسين فبالتفاضل، ولا يرث المتتسب بالأب شيئاً.
١٤٠. عم واحد أو عمّة واحدة لأم، مع عمومة لأبوين:	السدس للمتتسب بالأم، والبقية للمتتسب بالأبوين.
١٤١. عمومة (أكثر من واحد) لأم، مع عمومة لأبوين:	الثلث للمتتسبين بالأم (يُقسّم بينهم بالسوية)، والبقية للمتتسبين بالأبوين (بالتفاضل).
١٤٢. عمومة لأم، مع عمومة لأب:	للمتتسب بالأم السدس إن كان واحداً

والثلث إن كان متعدداً (بالسوية)، والباقي للمنتسب بالأب (بالتفاضل).	
سدس المال للمنتسب بالأم إن كان واحداً، وثلاثة إن كان أكثر (يُقَسَّم بينهم بالسوية)، والبقية للمنتسب بالأبوين (بالتفاضل)، ولا شيء للمنتسب بالأب وحده.	١٤٣. عمومة لأبوين، مع عمومة لأب، وعمومة لأم:
الإرث لابن العم لأبوين، ولا شيء للعمة لأب (وإن كان أقرب وذلك لنص).	١٤٤. عم لأب، (واحداً كان أو أكثر)، مع ابن عم لأبوين (متعدد كان أم واحداً):
الإرث لابن العم لأبوين ولا شيء للعمة لأب (استثناء من القاعدة المذكورة للنص، والإحتياط الوجوبي هنا التصالح).	١٤٥. عمة لأب (واحدة كانت أو أكثر)، مع ابن عم لأبوين (متعدد كان أو واحداً):
الإرث لبنت العم لأبوين، ولا يرث العمومة لأب (استثناء من القاعدة المذكورة للنص، والإحتياط الوجوبي هنا التصالح).	١٤٦. العمومة لأب (واحداً كان أو متعدد، ذكراً أو أنثى أو خليطاً) مع بنت عم لأبوين (واحدة كانت أم متعددة):

٢. الأخوال والخالات

له كل المال.	١٤٧. خال واحد، أو خالة واحدة (لأبوين، أو لأب، أو لأم):
لهم كل المال يُقَسَّم بينهم بالسوية.	١٤٨. أخوال لوحدهم، أو خالات لوحدهن، أو خليط من الفئتين

	(لأبوين، أو لأب، أو لأم):
السدس للمنتسب بالأم، والباقي للمنتسب بالأبوين.	١٤٩. خال لأم أو خالة لأم، مع خال أو خالة لأبوين (واحداً كان أو متعدداً):
الثالث للمنتسبين بالأم، والباقي للمنتسبين بالأبوين (تُقسَّم حصص الجميع بينهم بالسوية).	١٥٠. أخوال أو خالات لأم، مع الخال أو الخالة لأبوين (واحداً كان أو متعدداً):
كل المال للمنتسب بالأبوين، ولا شيء للمنتسب بالأب.	١٥١. خال أو خالة لأبوين، مع خال أو خالة لأب:
للمنتسب بالأم السدس إن كان واحداً، والثالث إن كان متعدداً (بالسوية) والباقي للمنتسب بالأبوين (بالسوية)، ولا شيء للمنتسب بالأب وحده.	١٥٢. الخزولة لأبوين، مع الخزولة لأب، والخزولة لأم:
للمنتسب بالأم السدس إن كان واحداً والثالث إن كان متعدداً (بالسوية) والباقي للمنتسب بالأب (بالسوية).	١٥٣. الخزولة لأب، مع الخزولة لأم:

٣- العمومة والخزولة

الثالث للمخال أو الخالة، والثلاثان للعم أو العمة.	١٥٤. عم أو عمة، مع خال أو خالة (لأبوين أو لأب):
---	---

١. عند ما نقول: (لأبوين أو لأب) ينبغي أن لا ينسب الفارئ الكريم القاعدة التي تقول بأن المنتسب بالأب وحده لا يرث مع وجود المنتسب بالأبوين، فالمقصود من عبارتنا التي تتكرر كثيراً في الأمثلة، وجود أحدهما: إما المنتسب بالأبوين أو المنتسب بالأب وليس الجمع بينهما في التوريث

١٥٥. أعمام وأخوال (لأبوين أو لأب): الثالث للأخوال ، والثالثان للأعمام (تُقَسَّم حصة كل فريق بينهما بالسوية).	١٥٦. عمّات وخالات (لأبوين أو لأب): الثالث للخالات (بالسوية) ، والثالثان للأعمام (بالسوية).
١٥٧. أعمام وخالات (لأبوين أو لأب): الثالث للخالات (بالسوية) ، والثالثان للأعمام (بالسوية).	١٥٨. عمّات وأخوال (لأبوين أو لأب): الثالث للأخوال (بالسوية) ، والثالثان للعمّات (بالسوية).
١٥٩. عمّ وعمّة ، مع خالٍ وخالة (لأبوين ، أو لأب): الثالث للخال والخالة (بالسوية) ، والثالثان للعمّ والعمّة (بالتفاضل).	١٦٠. أعمام وعمّات ، مع أخوال وخالات (لأبوين أو لأب): الثالث للأخوال والخالات (بالسوية) ، والثالثان للأعمام والعمّات (بالتفاضل).
١٦١. أعمام وعمّات (لأم) مع أخوال وخالات (لأم): الثالث للأخوال والخالات (بالسوية) ، والثالثان للأعمام والعمّات (بالسوية).	١٦٢. أعمام أو عمّات (لأبوين أو لأب) مع أخوال أو خالات (لأبوين أو لأب): الثالث للأخوال أو الخالات (بالسوية) ، والثالثان للأعمام والعمّات (بالسوية).
١٦٣. أعمام أو عمّات (لأبوين أو لأب) مع أخوال أو خالات (لأم): الثالث للأخوال أو الخالات (بالسوية) ، والثالثان للأعمام أو العمّات (بالسوية).	١٦٤. أعمام أو عمّات (لأبوين أو لأب) مع خالٍ أو خالة (لأم): الثالث للخال أو الخالة ، والثالثان للأعمام أو العمّات (بالسوية).
١٦٥. عمّ وعمّة (لأم) مع خالٍ وخالة الثالث للخال والخالة (بالسوية) ،	

والثلاثان للعم والعمّة (بالسوية).	(الأبوين أو لأب):
الثلاث للأخوال والخالات (بالسوية)، والثلاثان للعمّ أو العمّة.	١٦٦. عمّ أو عمّة (لأم) مع أخوال وخالات (لأم):
الثلاث للأخوال والخالات (بالسوية) والثلاثان للأعمام والعمّات (بالسوية).	١٦٧. أعمام وعمّات (لأم) مع أخوال وخالات (الأبوين أو لأب):
الثلاث للخال أو الخالة، والثلاثان للأعمام والعمّات (بالسوية).	١٦٨. أعمام وعمّات (لأم) مع خال أو خالة (لأم):

٤. أولاد العمومة وأولاد الخؤولة

كل المال له.	١٦٩. ابن عم، أو ابن خال، أو بنت عم، أو بنت خال (على انفراد):
كل المال له.	١٧٠. ابن عمّة أو ابن خالة، أو بنت عمّة، أو بنت خالة (على انفراد):
الثلاث لابن الخال أو الخالة، والثلاثان لابن العمّ أو العمّة.	١٧١. ابن عم أو ابن عمّة، مع ابن خال أو ابن خالة:
الثلاث لبنت الخال أو الخالة، والثلاثان لبنت العمّ أو العمّة.	١٧٢. بنت عمّ أو بنت عمّة، مع بنت خال أو بنت خالة:
الثلاث لبنت الخال أو الخالة، والثلاثان لابن العمّ أو العمّة.	١٧٣. ابن عم أو ابن عمّة، مع بنت خال أو بنت خالة:
الثلاث لابن الخال أو الخالة، والثلاثان لبنت العمّ أو بنت العمّة.	١٧٤. بنت عم أو بنت عمّة مع ابن خال أو ابن خالة:
المال للخؤولة، ولا يرث أولاد العمومة (لأن مرتبتهم متأخرة).	١٧٥. أولاد العمومة، مع الخؤولة:
المال للعمومة، ولا يرث أولاد الخؤولة	١٧٦. أولاد الخؤولة، مع العمومة:

(لأنّ مرتبتهم متأخرة).	
المال لأولاد العمومة، ولا يرث أولاد أولاد العمومة (لأنّ مرتبتهم متأخرة).	١٧٧. أولاد العمومة، مع أولاد أولاد العمومة:
المال لأولاد الخوّلة، ولا شيء للآخرين.	١٧٨. أولاد الخوّلة، مع أولاد أولاد الخوّلة:
المال لأولاد العمومة لأبوين ولا شيء للمنتسب بالأب وحده.	١٧٩. أولاد العمومة لأبوين، مع أولاد العمومة لأب:
المال لأولاد الخوّلة لأبوين، ولا شيء للمنتسب بالأب وحده.	١٨٠. أولاد الخوّلة لأبوين، مع أولاد الخوّلة لأب:
السدس لأولاد المنتسب بالأم، والباقي لأولاد المنتسب بالأبوين.	١٨١. أولاد العمومة لأبوين، مع أولاد عم أو عمة لأم:
الثالث لأولاد المنتسبين بالأم، والباقي لأولاد المنتسبين بالأبوين.	١٨٢. أولاد العمومة للأبوين، مع أولاد إثنين أو أكثر من العمومة لأم:
السدس لأولاد المنتسب بالأم، والباقي لأولاد المنتسبين بالأب وحده.	١٨٣. أولاد العمومة لأب، مع أولاد عم أو عمة لأم:
الثالث لأولاد المنتسبين بالأم، والباقي لأولاد المنتسبين بالأب.	١٨٤. أولاد العمومة لأب، مع أولاد إثنين أو أكثر من العمومة لأم:
أولاد الخوّلة عموماً ثلث التركة (يُقسّم بينهم كالتالي: سدس الحصة لأولاد الواحد المنتسب بالأم، وثلثها لأولاد المتعدد، وبقيّة الحصة لأولاد المنتسب بالأبوين (واحداً كان أو متعدداً) ولأولاد العمومة ثلثا التركة (تُقسّم الحصة بينهم: لأولاد الواحد	١٨٥. أولاد العمومة لأبوين، مع أولاد العمومة للأم، وأولاد الخوّلة لأبوين، وأولاد الخوّلة لأم:

<p>المنتسب بالأم المدس، والثالث لأولاد المتعدد، وبقية الحصة لأولاد المنتسب بالأبوين واحداً كان أو متعدداً).^١</p>

٥- أحد الزوجين مع العمومة والخطولة

لو كان أحد الزوجين موجوداً مع الطبقة الثالثة من الوراث (أي مع العمومة والخطولة وأولادهم) فللزوجة نصيبه الأعلى وهو النصف، وللزوجة نصيبها الأعلى وهو الربع، وباقي التركة يُقسّم بين ورّاث الطبقة حسب الجداول الماضية.

مثال تطبيقي:

في النموذج رقم ١٤٠ كان الوارث يتشكل من عم واحد لأم أو عمّة واحدة لأم مع عمومة لأبوين. وكان التقسيم كالتالي: سدس التركة للمنتسب بالأم، والبقية للمنتسب بالأبوين.

فإذا أُضيف إلى هؤلاء الورثة أحد الزوجين أيضاً كان التقسيم كالتالي: للزوج أو الزوجة نصيبه الأعلى، وسدس الباقي للمنتسب بالأم (العم الواحد أو العمّة الواحدة لأم) والبقية للمنتسب بالأبوين، وهكذا الأمر في سائر الأمثلة.

١. في ترتيب هذه الجداول نمت الاستفادة من كتاب (الإرث في الإسلام) لسماحة المرجع الراحل آية الله العظمى السيد محمد الشيرازي (قدّس سرّه) مع إدخال بعض التعديلات والإضافات

الفهرس

المقدمة..... ٥

الفصل الأول: الإرث في القرآن الكريم ٢١-٧

- ٩..... تمهيد
- ١٠..... ١- توريث المرأة كالرجل
- ١١..... ٢- حق المجتمع في الإرث
- ١٢..... ٣- للذكر ضعف الانثى
- ١٣..... ٤- حصص الأبوين
- ١٤..... ٥- تقديم الوصية والدين
- ١٥..... ٦- لماذا يرث الأبوان؟
- ١٥..... ٧- التوارث بالزوجة
- ١٦..... ٨- الإخوة يرثون أيضاً
- ١٧..... ٩- الإرث من حدود الله
- ١٨..... ١٠- الإرث عامل تفاضلي
- ١٨..... ١١- الإرث بضمان الجريمة
- ١٩..... ١٢- إرث الطبقة الثانية

الفصل الثاني: أحكام ما بعد الموت ٣٨-٢٣

مراحل التعامل مع التركة..... ٢٥

- ٢٧..... ١- نفقات تجهيز الميت
- ٢٩..... ٢ - تصفية الديون
- ٣٢..... ٣ - الوصايا والثلث
- ٣٥..... ٤ - تقسيم الإرث

الفصل الثالث: قواعد الإرث العامة ٣٩-٨٤

- ٤١..... ١- أسباب الإرث
- ٤٣..... ٢- الإرث بعلاقة النسب
- ٤٨..... ٣ - الإرث بعلاقة السبب (الزوجية)
- ٥٣..... ٤- الإرث بعلاقة السبب (العتق، ضمان الجريمة، الإمامة)
- ٥٦..... ٥- إرث الحمل
- ٥٨..... ٦- الفرض والقربة
- ٥٩..... الوارثون بالفرض
- ٦٠..... الوارثون بالقربة
- ٦٣..... ٧- الفائض والنقص
- ٦٥..... ٨- على من يدخل النقص؟
- ٦٧..... ٩- ولمن الفائض؟
- ١٠- موانع الإرث:
- ٦٩..... ١- الكفر
- ٧٢..... ٢ و ٣ - القتل والرق
- ٧٤..... ٤ - الولادة من الزنا
- ٧٦..... ٥ - اللعان لنفي الولد
- ٧٨..... ١١- الحجب
- ٨٢..... ١٢- الحبوة

الفصل الرابع: جداول الإرث ٨٥-١٣١

٨٧.....	تمهيد:
٨٩.....	الطبقة الاولى: الآباء والأولاد وأحد الزوجين
٩٢.....	جدول الإرث للطبقة الاولى:
٩٢.....	قواعد تمهيدية:
٩٣.....	أولاً: الأب مع سائر الورثة من الطبقة الأولى
٩٥.....	ثانياً: الأم مع سائر الورثة من الطبقة الأولى
٩٦.....	ثالثاً: الأبوان مع سائر الورثة من الطبقة الأولى
٩٨.....	رابعاً: أحد الزوجين منفرداً أو مع الطبقة الاولى
١٠١.....	الطبقة الثانية: الإخوة والأجداد
١٠٥.....	قواعد تمهيدية:
١٠٧.....	أولاً: الإخوة
١٠٧.....	١- إخوة لأبوين
١٠٧.....	٢- إخوة لأب
١٠٧.....	٣- إخوة لأم
١٠٨.....	٤- إجتماع إخوة لأبوين مع إخوة لأب
١٠٨.....	٥- إجتماع إخوة لأبوين مع إخوة لأم
١٠٨.....	٦- إجتماع إخوة لأب مع إخوة لأم
١٠٩.....	٧- أحد الزوجين مع الإخوة من نوع واحد
١١٠.....	٨- أحد الزوجين مع إخوة متنوعين
١١١.....	ثانياً: أولاد الإخوة أو أحفادهم
١١١.....	قواعد تمهيدية:

١١٢	نماذج تطبيقية :
١١٣	ثالثاً : الأجداد
١١٣	قواعد تمهيدية :
١١٤	١- الأجداد لوحدهم
١١٥	٢- إجتماع الإخوة والأجداد
١١٥	قواعد تمهيدية
١١٧	٣- أحد الزوجين مع الإخوة والأجداد
١١٧	قاعدة تمهيدية :
١١٧	أمثلة تطبيقية :
١٢١	الطبقة الثالثة : العمومة والخزولة
١٢٣	قواعد تمهيدية :
١٢٥	١- الأعمام والعمّات
١٢٦	٢- الأخوال والخالات
١٢٧	٣- العمومة والخزولة
١٢٩	٤- أولاد العمومة وأولاد الخزولة
١٣١	٥- أحد الزوجين مع العمومة والخزولة